الفصل الثاني

قضايا عربية

رؤية جديدة للصراع العربي الإسرائيلي[١]

تنطلق هذه الرؤية من فرضية مؤداها: أنه لن يتأتّى حل الصراع العربي الإسرائيلي بشكل نهائي وشامل عن طريق ما يسمى بالحل السلمي، أي عبر المفاوضات بين الجانبين، وسوف تسعى هذه الرؤية إلى محاولة إثبات هذه الفرضية من خلال ثلاثة محاور تستند على :

استحضار الماضي.

استقراء الحاضر.

استشراف المستقبل.

المحور الأول ـ استحضار الماضي:

يتبين من إلقاء نظرة سريعة على تاريخ العلاقات الدولية أن النزاعات بين الدول تنقسم إلى قسمين: نزاعات سياسية مثل النزاعات على الحدود والمياه والموارد الاقتصادية، وغير ذلك من القضايا التي تنشأ من وجود تضارب أو تناقض في المصالح

القومية بين البلدين أو الطرفين المتنازعين، وغالباً ما يكون التوصل إلى حلول لهذا النوع من النزاعات أمراً ممكناً، ونزاعات ذات طبيعة عقائدية أو أيديولوجية مثل النزاعات العرقية أو الدينية أو المذهبية، وغالباً لا يتأتى التوصل إلى حلول شاملة ونهائية لمثل هذا النوع من النزاعات إلا عبر الحروب، أو عن طريق التغيير الجذري في التركيبة الإستراتيجية والسياسية، سواء في المنطقة التي يحدث فيها النزاع، أو على مستوى العالم بأسره.

إن كل من يتاح له قراءة تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي بشكل متعمق يتضح له أن هذا الصراع يندرج تحت النوع الثاني من النزاعات التي لا يتم التوصل إلى حلول نهائية لها إلا عبر الحرب أو تغيير موازين القوى بشكل جذري في المنطقة أو في العالم، وليس أدل على ذلك من أن جميع التغييرات الجذرية التي حدثت في خارطة الصراع العربي الإسرائيلي التاريخية جاءت في أعقاب الحروب الأربعة التي شهدها الصراع، وهي حرب عام ١٩٤٨م، وحرب عام ١٩٥٦م، وحرب عام ١٩٦٧م، وحرب عام ١٩٧٣م.

ففي حين إن نشوء إسرائيل تم بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨م ونشبت على إثر ذلك حرب عام ١٩٤٨م التي خسرها العرب، وأدت إلى تثبيت دولة إسرائيل على أرض فلسطين واعتراف الدول الكبرى بهذا الكيان الجديد، فإن الهدف الإستراتيجي الأساس من حرب عام ١٩٦٧م كان هو استيلاء

إسرائيل على الضفة الغربية والقدس، ليتسنى لها إقامة الدولة العبرية على أراضي يهودا والسامرا، أما الاستيلاء على سيناء والجولان وغزة الذي تمكنت إسرائيل من تحقيقه في تلك الحرب، فقد تم لأهداف تكتيكية على أساس أنه يمكن التنازل عنها أو التفاوض عليها مستقبلاً بهدف الاحتفاظ بالضفة والقدس، وضمها في مرحلة لاحقة وبشكل نهائي للدولة العبرية، وهذا ما تم بالفعل، حيث إن حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م وإن كانت قد أدت إلى انسحاب إسرائيل من سيناء، إلا أن التطورات التي أعقبت تلك الحرب جاءت في إطار نفس الهدف التكتيكي المرحلي الذي وضعته إسرائيل، حيث أدت مفاوضات كامب ديفيد إلى إخراج مصر من المعادلة العسكرية، وتطبيع العلاقات معها في سبيل تحقيق الهدف الإستراتيجي الأساس، وهو الاحتفاظ بالضفة والقدس، وهذا ما سوف يتم أيضاً بالنسبة للجولان التي سوف تقبل إسرائيل - بالتأكيد - الانسحاب منها في يوم من الأيام، بهدف إخراج سوريا من المعادلة العسكرية وتطبيع العلاقات معها، وكذلك الحال بالنسبة لغزة التي توفرها إسرائيل لليوم، الذي سوف تضطر فيه لتركها للفلسطينيين لتصبح «كانتوناً» لمن سيتبقى منهم في إطار سعي إسرائيل الدؤوب لتهجيرهم بكافة الوسائل المتاحة، أو لتوطينهم في الدول العربية.

يقودنا هذا إلى نتيجة أن جميع التغييرات الجذرية التي حدثت في سياق الصراع العربي الإسرائيلي حتى الآن، وأدت إلى ضم أراض

أو التنازل عن أراض جاءت في إطار الحروب الأربعة، التي نشبت بين الجانبين العربي والإسرائيلي.

قد يقول قائل هنا: إن الفرضية التي تطرحها هذه الرؤية ليست دقيقة تماماً، حيث تم بالفعل تحقيق إنجازات ملموسة في أعقاب تلك الحروب، وكلها تمت في إطار مفاوضات سياسية بين الجانبين العربي والإسرائيلي، وأدت من ثم إلى التوقيع على معاهدات سلام بين العرب وإسرائيل، وإلى استعادة العرب لبعض أراضيهم التي كانت محتلة.

ونقول : إذا اعتبرنا أن ذلك صحيح، إلا أنه لا يتناقض مع جوهر الفرضية التي تطرحها هذه الرؤية، وذلك للاعتبارات الآتية :

أولاً ـ إن مفاوضات كامب ديفيد التي تمت بين مصر وإسرائيل، ومفاوضات وادي عربة التي تمت بين الأردن وإسرائيل عالجت جزئيات محدودة من الصراع، ولم تؤد إلى حلول نهائية له.

ثانياً ـ إن مصر استعادت طابا عن طريق التحكيم الدولي.

ثالثاً ـ إن جميع المفاوضات التي تمت والمبادرات التي حاولت التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، وهي لب وجوهر الصراع العربي الإسرائيلي، فشلت في إيجاد الحل النهائي والشامل المنشود لهذه القضية، ومن ثم للعنصر الأساس في الصراع العربي الإسرائيلي.

رابعاً ـ إن الإنجازات التي تم تحقيقها بين الدول العربية وإسرائيل وخارج الدائرة الفلسطينية هي جزء من المخطط الإسرائيلي الهادف إلى الاحتفاظ بالضفة الغربية والقدس وضمهما إلى الدولة العبرية.

المحور الثاني ـ استقراء الحاضر:

تعد كلمة «السلام» أكثر كلمات القاموس السياسي بالمنطقة تداولاً في الظروف الراهنة، ولكنها أيضاً أكثر كلمات هذا القاموس غموضاً والتباساً، وأكثرها حاجة إلى بلورة وتحديد أدق، فمفهوم «السلام» في الصراع العربي الإسرائيلي له خصوصية لا يمكن ردها إلى التعريفات المتداولة بشأنه عادة.

هناك تعريفان للسلام هما : التعريف العربي، ويقوم على مبدأ (الأرض مقابل السلام) بمعنى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧م، وهو يستند على الشرعية الدولية وعلى قرارات الأمم المتحدة، وهو الذي تمسك به العرب منذ خطة فاس للسلام (١٩٨٢م) وإلى مؤتمر مدريد (١٩٩١م)، وما أعقبه من اتفاقيات، كما أنه هو الذي أجمع عليه العرب مرة أخرى بتبني مؤتمر القمة العربي في بيروت (٢٠٠٢م) لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للسلام.

وأما التعريف الثاني فهو التعريف الإسرائيلي الذي طرحته إسرائيل بديلاً لمفهوم (الأرض مقابل السلام)، ومصدر هذا التعريف

هو نظرية (الأمن مقابل السلام)، وهو يقوم على فكرة امتلاك القوة وامتلاك الأرض في آن معاً، ومعناه أن إسرائيل مستعدة للسلام مع العرب مقابل أن يضمنوا لها أمنها، أما مسألة الأرض والسيادة والحدود واللاجئين والقدس فهي أمور غير واردة في هذا المفهوم.

ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل إن إسرائيل تعد ما تسميه بـ«أمنها» خارج عملية السلام في المنطقة، وتعده قضية تتجاوز أهميتها الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية، ومعنى ذلك أن «الأمن» في المفهوم الإسرائيلي لا ينحصر بما يمكن أن يحققه السلام، بل بما تستطيع إسرائيل أن تفرضه بقوتها الذاتية، سواء تحقق السلام أم لم يتحقق.

بهذا المعنى فإن هذا «الهوس» الأمني لدى إسرائيل يشبه المرض العضال الذي لا شفاء منه، فلا الأطباء يستطيعون عمل شيء إزاء تفاقمه، ولا العلاجات والوصفات يمكن أن تغير شيئاً من حالة المريض، أو ترفع من روحه المعنوية، ولا المهتمون بالمريض والمتأثرون من حالته المرضية يملكون القدرة على تحمل مزاجه المرضي، وردود فعله العصبية إلى ما لا نهاية.

يردُّ بعض المحللين هذه المعضلة، أو على الأقل جزءاً منها، إلى أسباب تاريخية ونفسية، تتعلق بمعاناة الشعب اليهودي عبر آلاف السنين، وعدم قدرته على إقامة دولته في فلسطين، أو في أي مكان آخر في العالم، ومؤدّى ذلك أن هذا «الهوس» الأمني لا يتعدى كونه

انعكاساً طبيعياً للخوف والقلق المتأصّلين في داخل الوعي واللاوعي، والذي يتم التعبير عنه في السياسات العدوانية المستمرة للدولة العبرية، والتي تقوم أساساً على رفض الآخر وتجنبه واستبعاده، كما يجري التعبير عنه من خلال عدد لا يحصى من الأدبيات الصهيونية القديمة والحديثة التي تقوم على وجود تكامل قوي ومتين بين عاملين أو عنصرين أساسيين هما : عنصر امتلاك القوة المطلقة من جهة، وعنصر احتلال الأرض والاحتفاظ بها من جهة أخرى، وهما يمثلان البديل الإسرائيلي لفكرة السلام، ومنها انطلقت سياسة (الأمن مقابل السلام).

وهكذا تكتسب مسألة الاحتفاظ بالأراضي واحتلال المزيد منها لتدعيم الواقع القائم نوعياً من الشرعية في الفكر الصهيوني، بل تصبح هي الشرعية ذاتها، وأي تنازل عن هذه الأراضي يُعدّ نقصاً لهذه الشرعية ولفكرة بناء الدولة العبرية ذاتها، ومن ثم فإن عنصر القوة يرتفع إلى درجة موازية أو مساوية لعنصر الاحتفاظ بالأرض، لأنه دون القوة والتفوق لا يمكن الاحتفاظ بالأرض، أو توفير الغلبة لفكرة «الأمن» المبنية بدورها على مبدأ القوة.

تقود هذه العناصر من ثم إلى نتيجتين متلازمتين :

النتيجة الأولى: هي أن «الأمن المطلق» الذي تبحث عنه إسرائيل لن تجده في القوة النووية الحاسمة التي تمتلكها، أو في الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة التي تكدس منها في مخازنها، ما يزيد

عن حاجة دولة عظمى، فالدولة العبرية ستظل تشعر في ضوء الفكر الذي يحكمها أن هناك شيئاً ما لا يزال ينقصها، هذا الشيء لا تعرف هي نفسها ماهيته، ولكنه ليس في كل الأحوال من النوع الذي يستطيع أو يملك طرف آخر أن يقدمه لها.

النتيجة الثانية: هي أن أي حكومة إسرائيلية، بصرف النظر عن تكوينها أو انتمائها أو توجهها أو تحالفاتها لن تكون قادرة بملء إرادتها أو اختيارها على اتخاذ قرار بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وخاصة الأراضي الفلسطينية.

هذا فيما يتعلق بالسلام كمفهوم وكمبدأ وعقيدة، أما حين نتحدث عن «عملية السلام» فإننا نتحدث في الواقع عن خمسة محاور أساسية، أو ما يسمى بالمسارات، وهي : المسار الفلسطيني، والمسار السوري، والمسار اللبناني، والمسار الأردني، والمسار المصري، والمساران الأخيران (المصري والأردني) لم يعودا موضوع حديث بعد أن استنفدا أغراضهما بتوقيع اتفاقيتي السلام بين مصر وإسرائيل، وبين الأردن وإسرائيل، أما بالنسبة لبقية المسارات فإن مؤتمر مدريد الذي عقد في العاصمة الأسبانية بتاريخ ٣١ أكتوبر عام ١٩٩١م يُعدّ بمثابة نقطة الانطلاق أو المرجعية الأساسية لها، ومن ثم لعملية السلام الراهنة في الشرق الأوسط، ومن ثم فإننا إذا أردنا معرفة الأسباب الرئيسة لتعثر المفاوضات فيما بعد، فلا بد من معرفة

الأجواء التي رافقت دخول الطرفين العربي والإسلامي إلى قاعة مؤتمر مدريد.

من المهم جداً ملاحظة أن الدول العربية قررت تبني خيار السلام قبل مؤتمر مدريد (لأسباب ليس هنا مجال التعرض لها)، وذلك بتبنيها للمشروع الذي كانت المملكة العربية السعودية قد طرحته في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في فاس في عام ١٩٨٢م ووافقت عليه الدول العربية بالإجماع، حيث أصبح يعرف بخطة السلام العربية، وقد اعتمد هذا المشروع في مرجعيته على القانون الدولي والشرعية الدولية المبنية على قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، ومن هذا المنطلق فبالإمكان القول: إن الدول العربية لم تدخل إلى قاعة مؤتمر مدريد تحت ضغط الظروف، باعتبار أن ما دعيت إليه في هذا المؤتمر إنما هو، بشكل أو بآخر، تنفيذ لخطة السلام العربية التي تبنتها تلك الدول قبل مدريد بعشرة أعوام.

والأمر يختلف بالنسبة لإسرائيل، فهي قبلت، في عهد إسحاق شامير، حضور مؤتمر مدريد مكرهة، لأن حالة اللاسلام واللاحرب التي سبقت المؤتمر كانت تخدم أهدافها الرامية إلى الاحتفاظ بكامل فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وفي الوقت نفسه، إكراه الدول العربية على تطبيع العلاقات معها، بمعنى أن هدف إسرائيل كان هو أن تنعم بمزايا السلام مع احتفاظها بكل مكاسب الحرب.

أسفر مؤتمر مدريد عن التطورات الآتية :

- بدء المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.
- بدء المفاوضات السورية الإسرائيلية.
- بدء المفاوضات الأردنية الإسرائيلية.
- بدء المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية.

بدء المفاوضات متعددة الأطراف، التي تغطي موضوعات متعددة هي: الأمن الإقليمي ونزع السلاح، البيئة، المياه، الاقتصاد، شؤون اللاجئين، وذلك على أساس أن تكون هذه المفاوضات مكملة لمسيرة السلام، والتي بدأت في مدريد وليست بديلاً عنها، ومهمتها تهيئة الأجواء الإيجابية للمساعدة في إنجاح المباحثات الثنائية.

بقدوم حكومة العمال بقيادة رابين وبيريز، حدثت تطورات مهمة في عملية السلام التي انطلقت من مدريد، وذلك على النحو الآتي :

تم توقيع معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل.

قطعت المباحثات السورية الإسرائيلية شوطاً لا بأس به، وكان هناك، كما تردد في حينه، اتفاق مبدئي بين الطرفين على انسحاب إسرائيل من الجولان.

تم إحراز تطورات مهمة على صعيد المسار الفلسطيني بعد التوصل إلى عقد اتفاق أوسلو، الذي أصبح المرجع الأساس لهذه المفاوضات.

أحرزت المفاوضات متعددة الأطراف تقدماً لا بأس به، وعقد بعض الجولات من تلك المفاوضات في عدد من العواصم العربية، مثل تونس والقاهرة ومسقط والرباط والدوحة والبحرين.

لكن عملية السلام تعرضت بعد ذلك لانتكاسة شديدة على إثر اغتيال إسحاق رابين وقدوم حكومة الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو، كان من نتائجها توقف المفاوضات على جميع المسارات ووصولها إلى طريق مسدود، بالإضافة إلى تعزيز مناخ الإرهاب وقتل روح السلام، ووقف النهج الإيجابي في المفاوضات، وخاصة بعد أن قامت حكومة نتنياهو بفتح النفق في الحرم الشريف وتوسيع المستوطنات بصفة عامة.

وللأهمية التي كان يعلقها الكثيرون على اتفاق أوسلو ودوره في إمكانية التوصل إلى الحل المنشود للقضية الفلسطينية، فلا بد من الإشارة، ولو بايجاز، إلى تعريف هذا الاتفاق وتوصيفه وتحديد أهدافه.

اتفاق أوسلو هو إعلان مبادئ لحل القضية الفلسطينية على مرحلتين :

مرحلة انتقالية محددة بفترة زمنية ووظيفة سياسية وأمنية.

ومرحلة نهائية غير محددة بسقف سياسي معين.

بالنسبة للمرحلة الانتقالية تضمن الاتفاق بعض الأسس التي

تحكم الحل الانتقالي، وهي بالتحديد قيام حكم ذاتي على أراضي الضفة والقطاع مقابل تعهد السلطة الفلسطينية بحفظ الأمن في إسرائيل.

أما بالنسبة للمرحلة النهائية، وهي التي تعالج القضايا الشائكة والمعقدة مثل الاستيطان واللاجئين والسيادة والحدود والقدس، فقد حكمتها قاعدة واحدة، وهي الاهتداء بالقرار ٢٤٢ كأساس لمعادلة الأرض مقابل السلام، وإن كان دون الاتفاق على تفسير محدد لهذا القرار.

من الملاحظات المهمة في هذا الشأن هو أن كثيراً من بنود المرحلة الانتقالية لم تطبّق منذ عهد حكومة رابين ـ بيريز، وأهمها:

إعادة الانتشار في الضفة الغربية.

إطلاق سراح المعتقلين.

المعابر الآمنة.

وهكذا ظلت خطوات التطبيق منذ توقيع الاتفاق تواجه مشكلات وعقبات تختلف في حدتها من وقت لآخر، وذلك لأن الاتفاق احتوى على ثغرات يمكن لأي حكومة إسرائيلية النفاذ منها وتفسيرها بطريقة مغايرة للتفسير الفلسطيني، وقد اكتسبت خطوات التطبيق هذه طبيعة خاصة، وازدادت حدتها بشكل كبير في عهد حكومة نتنياهو الأولى بسبب عدم اقتناع حزب الليكود والأحزاب الدينية

المتحالفة معه بجدوى هذا الاتفاق، وسعيه إلى تفريغه من مضامينه المهمة، وخصوصاً فيما يتعلق بالأرض والصلاحيات السياسية للسلطة الفلسطينية.

كان واضحاً منذ البداية أن هناك تعثراً ملحوظاً في تنفيذ بنود الحل الانتقالي، على الرغم من أن ذلك الحل يمثل جوهر اتفاق أوسلو، الذي يعتمد على التدرج في الخطوات، وكان من الطبيعي أن تعثّر الحل الانتقالي - وفقاً لمفهوم أوسلو - هو تعثر للحل النهائي، هذا مع ملاحظة أن الحل النهائي يمتلك - بطبيعته - فرصاً أضعف بكثير للتقدم والنجاح في ظل القضايا المعقدة والمرحَّلة له وحقيقة الموقف الإسرائيلي منها، بالإضافة إلى عدم وجود أسس وضوابط تضمن سلامة التوصل إلى اتفاقات واضحة في الموضوعات المتعلقة بالقدس والاستيطان واللاجئين والسيادة والحدود.

يمكن القول بناء على ما سبق: إن تعثّر الحل الانتقالي لم يكن مرده إلى وجود حزب الليكود في الحكم فحسب، أو إلى وجود نتنياهو على رأس الحزب، فالوضع السابق لم يكن أفضل بكثير مما أصبح عليه، وبناء المستوطنات كان مستمراً، إلا أن الخلاف الجوهري يكمن في أن حكومة نتنياهو لم تكن تسعى فقط من خلال تعطيل تنفيذ خطوات الحل الانتقالي إلى إبتزاز التنازلات من السلطة الفلسطينية، كما كانت تفعل سابقتها العمالية، ولكنها كانت تهدف إلى إفشال اتفاق أوسلو بصفة نهائية وقصره على الحكم الذاتي المقيد والمحدود والمحروم من السيادة بكافة أشكالها ومضامينها.

حدثت، على أي حال، بعد ذلك تطورات كثيرة أدت إلى تجاوز اتفاق أوسلو، وألقت بظلالها على مسيرة عملية السلام مثل: اغتيال إسحاق رابين، وتعاقب عدة حكومات إسرائيلية على الحكم أفضت أخيراً إلى عودة نتنياهو مرة أخرى إلى رئاسة الوزراء، ووفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وتعاقب إدارات أمريكية عدة وصولاً إلى تسلم الرئيس باراك أوباما سدة الرئاسة، وفي الجانب العربي كان أبرز الأحداث التي طرأت هي تبني مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بيروت في عام ٢٠٠٢م لمبادرة السلام التي طرحها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، ووافقت عليها الدول العربية بالإجماع، بحيث أصبحت تمثل المرجعية الأساس للموقف العربي إزاء عملية السلام.

لا يتسع المقام هنا لسرد وتحليل المبادرات المتعددة التي طرحت بعد مرحلة اتفاق أوسلو، والتي لم يكتب لها الصمود والنجاح بسبب المواقف الإسرائيلية المتعنتة، والنابعة من عدم الاقتناع بجدواها في إزالة الهواجس الأمنية المسيطرة على العقلية الإسرائيلية، مما جعل تلك المبادرات أقرب إلى حُقَن التخدير، التي اكتفت بـ «إدارة» الصراع بدلاً من حسمه وإنهائه.

وهكذا فإن استحضار جميع هذه الملابسات والالتباسات والتعقيدات يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك وجود صعوبات جمة، هددت على الدوام عملية السلام، وحالت دون إمكانية التوصل إلى حل سلمي

شامل عبر المفاوضات بين العرب وإسرائيل، وبصفة خاصة بين الفلسطينيين وإسرائيل، الأمر الذي ترتب عليه إطالة أمد الصراع، وإضفاء المزيد من التعقيدات والصعوبات على إمكانية إنهائه عن طريق المفاوضات.

المحور الثالث ـ استشراف المستقبل:

تم في المحورين السابقين العودة إلى الماضي من جهة، واستقراء الحاضر من جهة أخرى، في سبيل السعي لمحاولة إثبات الفرضية الأساسية، التي تنطلق منها هذه الرؤية للصراع العربي الإسرائيلي، أما في هذا المحور فسوف يتم التركيز على التطورات التي حدثت بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، والانطلاق منها لمحاولة استشراف المستقبل (المنظور على الأقل) سعياً لإثبات الفرضية مدار البحث، وبحثاً عن البدائل والحلول المتاحة والممكنة».

جاءت أحداث ١١ سبتمبر لتحدث تأثيرات سلبية خطيرة على أهم القضايا السياسية التي شهدتها، ولا تزال تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، حيث تشير جميع المؤشرات إلى أنها كانت هي الخاسر الأكبر من جراء تداعيات أحداث ١١ سبتمبر، فلقد قدمت تلك الأحداث لإسرائيل، وعلى طبق من ذهب، ما كانت تطمح فيه وتتطلع إليه، ولم تقتصر المنافع التي جنتها إسرائيل على انحسار التركيز على عملية السلام في الشرق

الأوسط في أعقاب انصراف الاهتمام الدولي إلى قضية الإرهاب وسبل مكافحته، بل إن النكسة الأكثر خطورة حدثت حينما تمكنت إسرائيل من ربط المقاومة الفلسطينية الشرعية للاحتلال الإسرائيلي بالإرهاب والتعامل معها على هذا الأساس، وانتزاع التأييد لهذا الربط من الدول الغربية، وهو الأمر الذي أدى إلى إعطاء إسرائيل الضوء الأخضر، لكي تعيث في الأراضي الفلسطينية فساداً، وتمارس جميع صنوف وأشكال إرهاب الدولة بلا رقيب أو حسيب.

استمرت هذه السطوة الإسرائيلية طيلة إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، حيث أدى حيث أدى انشغال الولايات المتحدة في مغامرات خارجية في كل من أفغانستان والعراق إلى إبعاد قضية الصراع العربي الإسرائيلي عن دائرة الضوء، وتحويل الانتباه إلى قضية جديدة هي ظاهرة الإرهاب، التي سعت الولايات المتحدة بكل ما أوتيت من جهد لجعلها محور الاهتمام العالمي وموضع انشغاله وقلقه، في الوقت الذي استمرت فيه إسرائيل في التنكيل بالشعب الفلسطيني والتهام المزيد من الأراضي الفلسطينية عن طريق توسيع المستوطنات وتكثيفها، كما واصلت جهودها الرامية إلى تحصين نفسها داخل القلعة العسكرية المنيعة التي شيدتها وأحاطتها بسور، توهمت أنه غير قابل للاختراق، ولم تكتف إسرائيل بتخزين المزيد من الأسلحة بكافة أنواعها وأشكالها، بل إنها لم تتورع عن استخدام هذه الترسانة الرهيبة ضد الفلسطينيين في غزة وضد لبنان تحت

سمع المجتمع الدولي وبصره، مع عجز إسرائيل الكامل وعدم قدرتها على استيعاب حقيقة أن كل هذه الوسائل والأساليب لن تكون قادرة على توفير الأمن الذي تنشده والحماية التي تتطلع إليها، ولم تفلح المحاولة اليائسة التي أقدمت عليها الولايات المتحدة فيما أطلق عليه مبادرة أنابوليس في تحقيق شيء يذكر على الرغم من كل التأكيدات والتعهدات التي قطعتها على نفسها بإمكانية تحقيق الهدف المنشود، وهو تحقيق السلام الشامل بين العرب وإسرائيل، قبل نهاية ولاية الرئيس بوش.

كان من شأن التغييرات التي حدثت في الولايات المتحدة بعد ذلك بمقدم رئيس جديد بمفاهيم ورؤى جديدة، عودة بعض الأمور إلى نصابها، سواء بالنسبة للتخفيف من التركيز على قضية الإرهاب، أو بإعلان النية في الانسحاب الأمريكي من أفغانستان والعراق، أو بتحريك عملية السلام بشكل أكثر جدية، حيث كان للخطاب الذي ألقاه الرئيس الجديد باراك أوباما في جامعة القاهرة وما أعقبه من تداعيات، وقع ملموس على العالمين العربي الإسلامي، وكان من أهم الإيجابيات التي وردت في الخطاب بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي هو اعتماده مبدأ حل الدولتين ووقف الاستيطان مع الالتزام في الوقت نفسه ـ كما جاء في الخطاب ـ بأمن إسرائيل وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته وإنهاء معاناته، وربط حل الدولتين ولأول مرة بالمصلحة الإستراتيجية الأمريكية، وبما

يخدم مصالح الولايات المتحدة والعرب وإسرائيل على حد سواء، وأما ما عدا ذلك، فلم يكن هناك من جديد يُعدّ اختراقاً ملحوظاً للوضع، وباختصار شديد وضع الرئيس الأمريكي بخطابه في القاهرة الكرة في ملعب العرب، وربما أيضاً في ملعب إسرائيل.

جاءت ردة الفعل من جانب إسرائيل في ثنايا خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في الكنيست الإسرائيلي، الذي جاء مخيباً للآمال، على الأقل بالنسبة للجانب العربي، خاصة وأنه حاول استفزاز العرب بدفعهم إلى طرح مواقف أو تبني سياسات يمكن تفسيرها بأنها متطرفة، مما يقلص الاحتمالات بإمكانية ممارسة ضغوط أمريكية على إسرائيل أو حشد مواقف دولية مؤيدة ومساندة للجانب العربي، كما جاءت ردة الفعل من جانب العرب في القرارات الصادرة عن اجتماع وزراء الخارجية الذين رحبوا بالمبادرة الأمريكية وباركوا هذا التوجه الجديد.

توالت الأحداث والتطورات في أعقاب خطاب الرئيس أوباما، حيث أطلقت الولايات المتحدة تحركاً جديداً بهدف إنعاش عملية السلام، قاده المبعوث الأمريكي الجديد السيناتور جورج ميتشل الذي استمرت مساعيه بين شد وجذب، وتحرك وسكون، وإنجازات وتعقيدات، وتفاؤل وتشاؤم، إلى أن انتهى بها المطاف نحو إطلاق ما سمي بالمفاوضات غير المباشرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

يقودنا هذا العرض للأحداث التي تمت منذ كارثة ١١ سبتمبر من ثم إلى السؤال الآتي: ماهي التصورات المحتملة لمسيرة عملية السلام في ضوء هذه التطورات؟

لا تخرج التوقعات عن أحد الاحتمالين الآتيين :

الاحتمال الأول: ألا تتعدى المبادرة الأمريكية الأخيرة كونها جزءاً من سلسلة المبادرات، التي بدأت بمؤتمر مدريد، وانتهت باجتماع أنابوليس، والتي كانت تقتصر على إعطاء تطمينات ووعود كلامية للعرب، لتخفيف حدة التوتر وامتصاص الشعور المتزايد بالغضب والاستياء، والاكتفاء بالاستمرار في «إدارة» الأزمة وليس حلها، وربما أيضاً لمواجهة قضايا أخرى قد تكون أكثر إلحاحاً من القضية الفلسطينية.

الاحتمال الثاني: أن تكون هناك جدية وعزم وإرادة فعلية من جانب الولايات المتحدة، لتطبيق ما تضمنه خطاب الرئيس أوباما والمبادرة التي أعقبته، وخاصة بالنسبة لحل الدولتين ووقف الاستيطان.

وإذا افترضنا جدلاً أن الاحتمال الثاني هو أقرب للحقيقة والواقع ـ مع وجود الكثير من الشكوك حول ذلك ـ فإن أول ما يمكن ملاحظته في هذا الصدد، هو أن هذا الاحتمال سيؤدي إلى وضع إسرائيل في مأزق تاريخي صعب، لأن قبولها بوقف الاستيطان والانسحاب من

الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة (وليس شبح دولة أو دولة مسخ)، يعني القضاء على المقومات الأساسية التي ارتكز عليها الكيان الصهيوني منذ تأسيسه، ومن ثم فقدانه للمبررات السياسية والعقائدية التي قامت عليها الدولة العبرية.

في مواجهة مثل هذا الوضع، سوف تلجأ إسرائيل إلى كل ما هو متاح لديها من وسائل وأساليب وسبل لإفشال هذا الاحتمال، والقضاء على أي محاولة لإنجاح عملية السلام في صيغتها الأمريكية المطروحة حالياً، أو أي صيغة أخرى في المستقبل، وفي سعيها لتحقيق هذا الهدف لن يكون أمام إسرائيل سوى أن تسلك أحد ثلاثة مسالك:

فهي إما أن تعمد إلى الإقدام على مغامرة عسكرية (إيران)، أو تتسبب في افتعال أزمة إقليمية (لبنان/ سوريا) تبعد الانتباه الدولي عن القضية الفلسطينية، وتكسب بذلك مزيداً من عنصر الزمن، الذي تعوّل عليه إسرائيل كثيراً ودائماً.

وإما أن تعمد إلى إثارة قضايا في داخل الولايات المتحدة عن طريق اللوبي الصهيوني، لتشتت ذهن المسؤولين، وتبعد انتباه الرئيس بصفة خاصة عن القضية الفلسطينية، أو تشغله عن متابعة مبادرته إلى حين انتهاء ولايته الحالية، أملاً في قدوم رئيس جديد لا يحمل الرؤى والأفكار والتطلعات نفسها، التي يحملها الرئيس أوباما (وهذا في حالة إذا تأكد للإسرائيليين أن الرئيس أوباما عازم بالفعل

وقادر على الوصول بمبادرته إلى النهاية، وتحقيق هدفيها بوقف الاستيطان وتنفيذ حل الدولتين).

وإما أن تلجأ، إذا تم تضييق الخناق عليها، وجرها تحت الضغط الشديد إلى مائدة المفاوضات، إلى تعقيد المفاوضات، والمماطلة والتسويف وإضاعة الوقت، وهو ديدنها وأسلوبها في التفاوض في أي حال من الأحوال.

وفي ثنايا هذا كله، علينا أن نتذكر أنه في كل مرحلة من المراحل وحين يوقن الإسرائيليون أنه لا مناص من الدخول في عملية السلام، ولا مفر من التفاوض مع العرب، فإنهم يلجأون إلى وضع مخطط متكامل يتضمن القواعد والأسس، التي يمكن بموجبها تكييف تلك المفاوضات لخدمة غاياتهم وأهدافهم، وذلك عن طريق:

رفض التفاهم مع العرب بشكل جماعي واللجوء إلى أسلوب الانفراد بكل طرف عربي على حدة .. وقد كان لهم ما أرادوا.

رفض أي دور للأمم المتحدة في مفاوضات السلام .. وقد كان لهم ما أرادوا.

رفض أي دور لأطراف دولية فاعلة أخرى في عملية السلام ـ كأوروبا على سبيل المثال ـ .. وقد كان لهم ما أرادوا.

استغلال خاصية كون إسرائيل هي الطرف في نزاع تتسم قراراته بأنها صادرة عن جهة واحدة فقط، بينما القرار العربي

مصدره أطراف متعددة، وغالباً ما تكون متنافرة.. استغلال هذه الخاصية لتحسين مركز إسرائيل التفاوضي عن طريق دفع الأطراف العربية إلى الصدام فيما بينها والعمل على توسيع شقة الخلاف في صفوفها.. وقد كان لهم ما أرادوا.

إغراق الطرف العربي المفاوض في متاهات لا أول لها ولا آخر، وتشعبات لا بداية لها ولا نهاية من المسائل الفرعية والقضايا الإجرائية والأمور الخلافية، وذلك بهدف استنزاف طاقته، وتبديد جهوده، وتشتيت تركيزه على القضايا الجوهرية والمحورية.

خاتمة المطاف :

يبدو واضحاً من سياق ما تضمنته المحاور الثلاثة التي تم فيها استحضار الماضي واستقراء الحاضر واستشراف المستقبل، أن المفاوضات السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، في أي صورة من صورها أو شكل من أشكالها، لن تؤدي إلى النتيجة المنشودة، وهي تحقيق السلام الشامل والعادل والنهائي، وأنها لا تتعدى كونها محاولات لـ«إدارة» الصراع، وليس حسمه وإنهاؤه.

وإذا كانت المبررات التي تضمنتها المحاور الثلاثة كافية لتأكيد الفرضية المطروحة في بداية هذه الرؤية، ومؤداها أنه لن يتأتّى التوصل إلى حل نهائي وشامل للصراع العربي الإسرائيلي، إلا عبر الحرب، أو تغيير موازين القوى بشكل جذري في المنطقة وفي العالم، فإنها

من جهة أخرى تبرز بشكل جليّ أن هذا الصراع يواجه في المرحلة الراهنة معضلة حقيقية وأساسية تتلخص في أن أحد الطرفين غير مستعد للإقدام على الحرب، في حين أن الطرف الآخر غير مستعد لصنع السلام.

بالنسبة للعرب، فإن عواقب أي حرب مقبلة مع إسرائيل، وما قد ينتج عنها من دمار وفوضى وعنف هو بكل بساطة وضع لا يمكن تصوره أو تحمله، ومع أن الحرب ليست خياراً عربياً مطروحاً، إلاّ أن عوامل الغضب والإحباط والكراهية واليأس التي تسببت فيها السياسات الإسرائيلية العدوانية من جهة، وعدم قدرة المجتمع الدولي على إزالة الظلم الذي لحق بالفلسطينيين من جهة أخرى، سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى الوصول إلى نقطة الغليان المؤدية إلى الانفجار، ويبدو غريباً كل الغرابة أن الانفجار المتوقع لم يحدث حتى الآن، ولكن الشيء الذي يبدو مؤكداً هو أنه مع مرور الوقت، ومع ازدياد عدوانية وتطرف السياسات والممارسات الإسرائيلية، فإن الموقف في العالمين العربي والإسلامي سيصبح أكثر خطورة، وربما أكثر تطرفاً وعنفاً.

أما بالنسبة لإسرائيل فإن مشكلتها هي أنها تنظر إلى السلام على أنه تنازل عن الحلم الصهيوني بضم الضفة الغربية والقدس، أو ما يسمونه بيهودا والسامرا، وكل ما يُعدّ أرض فلسطين التاريخية، ومن ثم تعده تفريطاً في الحقوق، بل قد تذهب إلى أكثر من ذلك بأن

تعد أن قبولها بالنتائج التي سوف تؤدي إليها المفاوضات وفي مقدمتها وقف الاستيطان، وإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، والتخلي عن القدس الشرقية، بالإضافة إلى النتائج الأخرى المتعلقة باللاجئين وتوزيع المياه والحدود ... إن قبولها بذلك هو بمثابة «انتحار» سياسي وعقائدي لا يمكن الإقدام عليه.

من جهة أخرى فإن معضلة إسرائيل الكبرى هي أنها دولة تعيش في حالة ذعر دائم ومتأصل، على الرغم من كل ما هو متوافر لديها من ترسانة ضخمة، تضم أحدث وأعتى الأسلحة التي توصل إليها العقل البشري ... وبسبب هذه الحالة فإن كل حديث عن السلام يجعل فرائصها ترتعد، ويجعلها تعتدي بشراسة وتناور بذكاء، بل وتلجأ إلى أساليب عجيبة في المراوغة والمماطلة، فهي تنتهك الأعراف والمبادئ الدولية، وحين يضيق عليها الخناق وتجبرها الضغوط الدولية على تغيير مواقفها الباطلة وغير الشرعية أساساً تعد ذلك «تنازلاً» أو حتى «تضحية» في سبيل السلام، ولعل أوضح مثلين على ذلك، هما : بناء المستوطنات وحصار غزة.

وهكذا فحين تجد إسرائيل نفسها مرغمة على التفاوض أو مكرهة على سلوك طريق السلام، تناور وتتهرب وتفرغ النصوص من محتواها، وتتلاعب بالملامح وتتابع فرض الأمر الواقع على الأرض، بل إنها مستعدة لو استدعى الأمر إلى الإقدام على مغامرات عسكرية لقلب الطاولة وخلط الأمور وتحويل الانتباه إلى قضايا أخرى.

رؤى شخصية نحو استشراف مستقبل الصراع:

عند هذا الحد ينتهي الجانب الأكاديمي من هذه الدراسة الذي استهدف إثبات الفرضية التي طرحتها هذه الرؤية ومؤداها:

أنه لن يتأتّى التوصل إلى حل نهائي وشامل للصراع العربي الإسرائيلي عن طريق ما يسمى بالحل السلمي، وأن اللجوء، إلى الحل العسكري ـ من جهة أخرى ـ ليس خياراً مطروحاً، على الأقل من الجانب العربي، ومن ثم فإن السبيل الوحيد المتاح لإنهاء هذا الصراع بشكل أو بآخر يصبح هو حدوث تغيير جذري في التركيبة الإستراتيجية والسياسية، وما قد ينتج عنه من تحول في ميزان القوى سواء في المنطقة أو على مستوى العالم بأسره.

ولاستكمال الصورة التي تسعى الدراسة إلى عرضها، واستشرافاً لمستقبل الصراع فإن هناك أفكاراً ورؤى شخصية لا بد من طرحها، على الأقل استجابة لما قد يجول بخاطر القارئ ويتمحور حول التساؤل المشروع، ما الحل إذن؟

هذه الإضافة الضرورية تحتاج إلى بحث مستقل ومستفيض يرتكز على أدوات بحثية مختلفة تتفق مع النظرة الاستشرافية أو الطبيعة المستقبلية التي تستلزمها هذه الإضافة.

ومع ذلك فقد يكون كافياً في هذا المقام طرح بعض الأفكار والرؤى الشخصية التي تسعى إلى الإجابة عن التساؤل المشار إليه.

ولعل نقطة البداية في هذه المحاولة تنطلق من حقيقة أن استنطاق تاريخ العلاقات الدولية، بل تاريخ الفكر البشري برمته، يؤكد أن أوضاع العالم لا تدوم على منوال واحد غير ذي عوج، وأن النظم والهياكل السياسية لا بد أن تخضع لعوامل التغيير مهما كانت درجة صلابتها ورسوخها، فلا الحضارات تبقى إلى الأبد، ولا الأيديولوجيات تستمر في زخمها وعنفوانها إلى ما لا نهاية، ولا هيكلية النظام الدولي تظل على حالها بلا تحوّل أو تبدل.

هناك حضارات اندثرت وزالت (الحضارة الإغريقية، الحضارة الرومانية، الحضارة الإسلامية)، وهناك إمبراطوريات تهاوت وتفككت (الرومانية، العثمانية، السوفيتية)، وهناك أنظمة وهياكل سياسية دولية تحولت من شكل إلى آخر .. اختفى نظام توازن القوى ليحل محله نظام الثنائية القطبية، وذهب نظام الثنائية القطبية ليحل محله نظام القطب الواحد، وهاهو نظام القطب الواحد المعاصر يؤذن ببداية الرحيل، ولن يمضي طويل وقت حتى يطل على العالم مولود جديد أو هيكل جديد لا يزال علماء العلاقات الدولية مختلفين على شكله وآلياته وتركيبته، والقاعدة ذاتها تسري وتنطبق على النزاعات والصراعات الدولية، وتاريخ العلاقات الدولية الأوروبية والآسيوية مليء بالشواهد على ذلك.

وقد تأخذ بعض هذه التغييرات والتحوّلات وقتاً طويلاً ربما يصل إلى مئات السنين (في حالة الحضارات)، وإلى عشرات السنين (في

حالة الإمبراطوريات والإيديولوجيات)، وإلى أقل من ذلك (في حالة النظم السياسية والنزاعات الدولية).

بناء عليه، فإن الصراع العربي الإسرائيلي باعتباره صراعاً حضارياً عقائدياً، أكثر منه مجرد نزاع سياسي، لا يمكن أن يظل بمنأى عن هذه القواعد والقوانين والتوجهات العالمية، سواء نظرنا له بالمنظار الإيديولوجي (الصهيونية السياسية)، أو بالمنظار الهيكلي الدولي أو الإقليمي، أو من منظور النزاعات الدولية المشابهة، يؤكد ذلك أن عمر هذا الصراع (بمعنى المدة الزمنية التي انقضت منذ بدايته) الذي بلغ الآن ثلاثة وتسعين عاماً إذا اعتبرنا تزامن بدايته مع إطلاق وعد بلفور، أو اثنين وستين عاماً إذا اعتبرنا تزامن بدايته مع إقامة دولة إسرائيل... أن عمر هذا الصراع يجعله مؤهلاً في أي وقت من الأوقات لبداية الخضوع إلى عوامل التغير والتبدل، التي هي سنة الحياة التي فطر الله الناس عليها.

بل إنه بالإمكان الذهاب إلى أبعد من ذلك بالقول: إن تصاعد المنحنى البياني لظاهرة التفوق والنفوذ الإسرائيلي قد بلغ ذروته أو كاد، وربما سيبدأ من الآن في الهبوط والانحسار التدريجي، والتاريخ الحديث خير شاهد على أن التصعيد في المواجهات، وتزايد مخاطر العنف، والإفراط في استعمال القوة يرتبط في الغالب بقرب النهاية... حدث ذلك في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وفي الحرب

الفيتنامية، بل وفي معظم حروب القرن العشرين، ومن الصعب أن يستثنى الصراع العربي الإسرائيلي من هذه الظاهرة التاريخية. [٢]

والسؤال المطروح الآن هو: ما هي انعكاسات حدوث تغيير جذري في التركيبة الإستراتيجية والسياسية، وما قد ينتج عنه من تحول في ميزان القوى، سواء في المنطقة أو في العالم على مسيرة الصراع العربي الإسرائيلي؟

تتمثل إحدى هذه الانعكاسات في أن تأثيرات مفاهيم العولمة التي تفرض نوعاً من التقارب وارتباط المصالح والاعتماد المتبادل وإذابة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين المجتمعات والشعوب، تجعل مخاطر المواجهات العسكرية والتوترات السياسية في أي جزء من العالم مؤثرة بشكل أو بآخر على بقية الأجزاء، مما يجعل التمادي في التصعيد والاستمرار في تهديد الاستقرار، والإمعان في تحدي قوانين العولمة بما تفرضه من تفاهم وتقارب دولي أسباباً كافية لتنامي الجهود الدولية، لوضع حد لهذه التجاوزات، وتكثيف الضغوط لإنهاء مثل هذه الحالات.

هناك أيضاً البعد الخاص بظاهرة بداية أُفول الدولة القومية، وبصفة خاصة بداية تلاشي تأثير مبدأ السيادة التي دأبت الدول على التذرع به في مواجهة أي محاولات خارجية للتدخل في شؤونها الداخلية، أو ممارسة تأثير مواقفها وسياستها الخارجية، الأمر الذي سيحد مستقبلاً من قدرة إسرائيل على الاستمرار في انتهاكاتها

وتحديها للشرعية الدولية، ويفرض عليها قيوداً دولية، لن تستطيع منها فكاكاً أو تجد لها مخرجاً.

ومن جهة ثالثة، فإن تجارب الحروب الأخيرة بين طرفين غير متكافئين مثل حرب إسرائيل ضد حزب الله ولبنان، ومثل الاحتلال الأمريكي لكل من العراق وأفغانستان، تنبئ عن تحول تاريخي في مفعول القوة الغاشمة وقدرتها على حسم الأمور سياسياً، حيث إن منحنى استخدام القوة العسكرية المتفوقة لأغراض غير مشروعة بدأ يميل للسالب، ويعطي نتائج عكسية.

وبالإضافة إلى هذا كله، وربما إلى غيره من الانعكاسات، سبقت الإشارة إلى أن الهيكل الدولي المعاصر لن يظل في وضعه الراهن القائم على نظام القطب الواحد، فلن يمضي وقت طويل قبل ظهور هيكل جديد، سوف يكون من شأنه تغيير موازين القوى في العالم، ومن ثم التأثير على الارتباطات والتحالفات القائمة حالياً، بل إنه حتى في حالة بقاء نظام القطب الواحد لفترة أطول مما هو متوقع، فإن كثيراً من المؤشرات تدل على احتمال تبوّء قطب آخر غير الولايات المتحدة لهذا المركز.

وأخيراً، وليس آخراً، فمما لا شك فيه أن هناك تغيرات نوعية ملحوظة تحدث في داخل المجتمع الإسرائيلي، ستكون لها تأثيرات مهمة على التوجهات السياسية الإسرائيلية المستقبلية، فقد أخذت إسرائيل تتحول مع مرور الزمن إلى دولة عنصرية يمينية فاشية،

تسيطر عليها الأحزاب الدينية المتعصبة، هذا التحول كان لابد أن يكون له انعكاسات على «صورة» إسرائيل في الخارج، وعلى أوضاعها في الداخل.

فهو من جهة جعل إسرائيل تبتعد شيئاً فشيئاً عن ذلك النموذج «الغربي»، الذي حاولت جاهدة أن تسَوِّقَه لنفسها لدى الرأي العام في الدول الغربية، فبعد أن كان المواطن في تلك الدول ينظر إلى النموذج الإسرائيلي بالكثير من الإعجاب وربما الانبهار، بدأت تتكشف أمامه الصورة الحقيقية للواقع الإسرائيلي، وسيؤدي استمرار هذا التحول لا محالة إلى حدوث تغير ملموس في النظرة العالمية إلى إسرائيل، خاصة داخل الأطر الغربية التي كانت مؤيدة لها تاريخياً.

ومن جهة أخرى، بدأ هذا التغير النوعي في بنية المجتمع الإسرائيلي ينعكس على الأوضاع الداخلية في إسرائيل، حيث بدأت وتيرة الصراع تتصاعد بين فئات المجتمع المختلفة، وخاصة بين المتدّينين والعلمانيين من جهة، وبين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين من جهة أخرى، بل امتد الأمر ليشمل العلاقات الاجتماعية والأسرية بين تلك الفئات.

ولا شك أن نتائج ذلك كله ستلقي بظلالها بشكل أو بآخر ليس على علاقات إسرائيل بالعالم الخارجي، أو على مواقفها تجاه العرب فحسب، وإنما على مسيرة الصراع العربي الإسرائيلي برمته.

أمّـا وقـد بلغت الـرؤيـة هـذا الحـد مـن التحليل والاستنتاج والاستشراف المستقبلي لمسيرة الصراع العربي الإسرائيلي، فإنه لا بد من المسارعة إلى القول: إن المحصلة النهائية التي توصلت إليها قد لا تكون إيجابية أو مشجعة، فهي من جهة تستبعد احتمالات التوصل إلى حل سلمي للصراع، وهي من جهة ثانية ترى أن إمكانية اللجوء إلى الحرب كوسيلة من وسائل إنهائه ليست واردة في ظل الظروف الحالية على الأقل بالنسبة للجانب العربي، وهي من جهة ثالثة ترهن مستقبل الصراع بمتغيرات وأوضاع وظروف دولية، قد يطول انتظار حدوث تأثيراتها المباشرة عليه .. هذا إذا سارت الأمور على النحو المتوقع لها، ولم تحدث تبدلات أو تحولات مفاجئة لم تكن في الحسبان، ولا بد من الاعتراف أيضاً بأن هناك جوانب سلبية في هذه الصورة المعقدة لمسيرة هذا الصراع، من أهمها أنها تعني استمرار معاناة الشعب الفلسطيني، الذي تعرض منذ إنشاء دولة إسرائيل إلى أقسى وأشد أنواع الضغوط التي أخذت أشكال القتل والأسر والترحيل والحصار وهدم المنازل ومصادرة الأراضي، ناهيك عن السعي الدؤوب لتدمير نفسية هذا الشعب وطمس هويته وشخصيته القومية، ومنها أيضاً أن المؤشرات الظاهرية تدل على أن هذه النتيجة تصب في مصلحة إسرائيل وإستراتيجيتها القائمة على كسب الوقت وفرض الأمر الواقع.

ولا شك أن كل مواطن فلسطيني، بل وكل مواطن عربي، لا يرغب في أن تسير الأمور على هذا النحو، بل يتطلع إلى نهايات إيجابية لهذه

المأساة تكفل إنهاء معاناة الفلسطينيين من جهة، ووضع حد لحالة الشلل الذي لحق بالعمل العربي والأوضاع العربية نتيجة الانشغال بهذه القضية من جهة أخرى.

ما يجب التأكيد عليه هو أن ما توصلت إليه هذه الرؤية هو مجرد إقرار بأمر واقع، واجتهاد في تحليل كافة الاحتمالات الممكنة وصولاً إلى محاولة تحديد الواقع العملي لمصير هذا الصراع، وعلى ضوء المعطيات المتوافرة، وبصرف النظر عن إيجابياته أو سلبياته، فوائده أو مضاره.

ولكن هذا لا يعني الوقوف موقف المتفرج والاكتفاء بانتظار ما سوف تسفر عنه أوضاع وظروف من غير المعروف كم ستأخذ من السنين حتى تنضج وتؤتي أكلها، أو إلى أن يتم التأكد القطعي بإمكان حدوثها على النحو المتوقع، بل لابد من وضع خطة عربية بناء على هذه الرؤية تتضمن كيفية التعامل مع نتائجها، وتحديد الخطوات التي يمكن اتخاذها للوصول إلى المخارج الممكنة والحلول المنشودة.

ولما كانت الجعبة العربية لا تزال تحتوي على سهام كثيرة، ومن منطلق ما توصلت إليه هذه الرؤية، فإنه يمكن طرح الأفكار الآتية :

أولاً ـ إن الطريق ليس مسدوداً تماماً أمام العرب، فهناك خيارات عديدة لا تزال متاحة أمامهم، ولكن ما يجب تأكيده هو أن الأوان قد آن لكي يخرج العرب عن الإطار التقليدي لمعالجة هذا الصراع، فهم

الآن أمام وضع يحتاج إلى فكر غير تقليدي في مواجهة ظروف دولية وإقليمية غير مسبوقة، وأوضاع سياسية جديدة تحتاج إلى منطق سياسي جديد، وحيث إن جميع أنواع المقاومة التي توصل إليها العرب لم تتمكن من أن تحقق الأهداف المنشودة، فإن الأمر يتطلب ضرورة البحث عن سياسات جديدة، تكون قادرة على مخاطبة العالم بلغة جديدة وفكر جديد. (٣)

ثانياً ـ يجب على العرب في كل الأحوال تجنب الانقسامات في هذه المرحلة الدقيقة، وخاصة الانقسام الفلسطيني المدمر، فمما لا شك فيه أن وحدة الموقف العربي في هذا المنعطف المهم وقوته وتماسكه، سيؤدي إلى تقوية الجانب العربي تحت أي ظرف من الظروف، وفي ظل أي سيناريو من السيناريوهات، وسوف يكون من شأن ذلك تعزيز المكانة العربية وصيانة المصالح العربية العليا.

ثالثاً ـ إن تضييق الهوة وتجسير الفجوة في درجة التقدم الاقتصادي والتقني كفيل بتحقيق مستوى من التوازن الإستراتيجي بين العرب وإسرائيل، من شأنه دعم الاستقرار وتحقيق السلام والحيلولة دون تمكين الطرف الإسرائيلي من الإقدام على أي مغامرة عسكرية أو محاولة لانتهاك سيادة الطرف العربي.

رابعاً ـ إن إسرائيل سوف تدفع الثمن ولو بعد حين، لذلك فالمطلوب هو بذل كل الجهود العربية والدولية لتوثيق جرائم إسرائيل وانتهاكاتها من خلال آلية دولية بالإمكان أن يصدر لقيامها قرار من

الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك بدلاً من اللجوء إلى مجلس الأمن لاستصدار قرارات إدانة واستنكار لا تسمن ولا تغني من جوع، هذا إن صدرت، خصوصاً وأن ذلك النوع من الجرائم لن تسقط دعواه بالتقادم، ولكنه يظل حياً مثل ما هو الحال بالنسبة لجرائم النازية، التي ما زالت إسرائيل نفسها تبتز من تريد عن طريقها.

خامساً ـ إن اللجوء إلى الخيار القانوني عن طريق عرض القضية الفلسطينية على محكمة العدل الدولية، ما دامت الإرادة الدولية ما تزال عاجزة عن إلزام إسرائيل بأبسط مقتضيات ومتطلبات السلام، يتيح فرصة توظيف عنصر القوة الأساس الذي يمتلكه العرب والمستند على حقيقة أن مطالبهم باستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المغتصبة أمر يقره القانون الدولي والشرعية الدولية، وينبغي أن يكون الهدف في إطار هذا الخيار هو استصدار قرار صريح يدين انتهاكات إسرائيل الخطيرة لحقوق الشعب الفلسطيني وجرائمها المتكررة التي تندرج تحت مفهوم جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية.

سادساً ـ مبادرة السلطة الفلسطينية إلى الإعلان عن قيام دولة فلسطين، ومطالبة المجتمع الدولي بالاعتراف بهذه الدولة، والتقدم بطلب انضمامها إلى الأمم المتحدة، وذلك بناء على حق شعب فلسطين في إنشاء دولته استناداً إلى ما ورد في قرار الجمعية العامة رقم (١٨١) في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م، واستناداً إلى الرأي

الاستشاري التاريخي، الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٠م، والذي يؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وسوف يكون من شأن مثل هذا الإعلان رفع المركز الدولي لفلسطين، لأنها سوف تصبح في نهاية المطاف دولة معترفاً بها في المجتمع الدولي، الأمر الذي سيمكنها بعد ذلك أن تطلب رسمياً عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لحسم موضوعي الحدود والأمن، استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢).

سابعاً ـ عدم تمكين إسرائيل من الاستمرار في تفوقها في اختيار الدولة المتبنية لها والداعمة لمراحل حياتها، بدءاً من بريطانيا، ومروراً بفرنسا، ووصولاً إلى الولايات المتحدة، والبدء من الآن في التخطيط لمرحلة تغير النظام الدولي، والعمل على أن يكون القطب الأوحد الجديد، أو الأقطاب الجديدة، أقرب إلى الموقف العربي المستند على الشرعية الدولية منهم إلى الموقف الإسرائيلي المرتكز على القوة الغاشمة والبطش وسياسة فرض الأمر الواقع.

وفي هذا الإطار، فإن تصاعد حظوظ الصين والهند إلى جانب روسيا والاتحاد الأوروبي واليابان للانضمام إلى مجموعةٍ متعددة الأقطاب تهيمن على جوانب مختلفة من المنظومة الدولية إلى جانب الولايات المتحدة ذاتها، في هذه المرحلة على الأقل، يستدعي من العرب تكثيف جهودهم الجماعية لبلورة أوراق التأثير في هذه

الدول عبر تكثيف توظيف المصالح المشتركة والمبادلات الاقتصادية والاستثمارية وكافة قنوات التأثير الإعلامي والثقافي والفكري المتاحة.

ختاماً، تظل هذه الرؤية في أساسها ومنطلقها اجتهاداً لا يرقى إلى اليقين، وجهداً لا يصل إلى الكمال، وجهاداً هو أضعف الإيمان في طريق الواقعية وفي سبيل الحق.

مدخل لدراسة الأمن القومي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[٤]

تكاد الاختيارات الماثلة أمام الدول القومية المعاصرة، في سعيها لحماية أمنها ورغبتها في التأثير على الأحداث وتأمين قدر معين من النفوذ في نطاق تعاملها مع غيرها من الدول، تكاد تنحصر في ثلاثة مستويات :

فهناك المستوى الدولي حيث تحسب الدولة فيه حساباتها، وتحدد توجهاتها على مستوى التعامل مع جميع الدول أو الوحدات (units) التي يتكون منها النظام الدولي المعاصر، وليس على أساس إقليم معين أو رقعة جغرافية محددة، وهناك دولة واحدة فقط قادرة على التعامل من هذا المنطلق هي الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لأن النظام الدولي المعاصر، الذي يقوم على أساس القطب الأوحد، يعطي لهذه الدولة من الأهمية والنفوذ ما يخوّلها، ويجعل مصالحها واهتماماتها تتأثر بأي متغيرات تطرأ على أي منطقة من مناطق العالم، أو بأي أحداث جذرية تشهدها إحدى وحدات النظام الدولي (الدول).

المستوى الثاني: تتحدد فيه اهتمامات الدولة المباشرة بالنطاق الإقليمي، حيث تصبح فيه أهداف السياسة الخارجية للدولة أساساً، هي الحماية الذاتية في إطار الإقليم الذي تنتمي إليه، ويقصد بالسياسة الإقليمية هنا اتجاه الدول التي تنتمي إلى إقليم معين، يمثل درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي والحضاري إلى إيجاد نوع من المناعة الذاتية، بحيث يساعد ذلك الانتماء على تفريغ المنطقة أو الإقليم من الصراعات التي يفرضها التوازن الدولي بين القوى الدولية، ومن النماذج الواضحة للتحرك الدولي على هذا المستوى هو دول الاتحاد الأوروبي، وإلى حد ما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أما المستوى الثالث: فهو ما يمكن أن يطلق عليه المستوى القومي أو الوطني، ويقصد بذلك محاولة الدولة انتهاج سياسة خاصة بها في نطاق تعاملها مع الأسرة الدولية، تنطلق من مقومات الدولة وإمكاناتها الذاتية، محاولة بذلك تأمين الحماية لنفسها، وتحقيق قدر من النفوذ والتأثير في المجالين الإقليمي والدولي.[٥]

غير أن الواقع الدولي الراهن وهيكلية النظام الدولي، الذي تقوم عليه العلاقات الدولية المعاصرة، يشير إلى أن أي دولة بهذا المعنى لا تستطيع أن تحقق هذين الهدفين الرئيسين من أهداف السياسة الخارجية – الأمن والنفوذ – إذا هي اقتصرت في تحركها على

الانطلاق من هذا المستوى وحده، فلكي تكون للدولة فاعلية حقيقية في النظام الدولي المعاصر، لا بد لها : إمّا أن تؤسس قوتها على انتمائها الإقليمي، ومن ثم ينصهر أمنها في مفهوم الأمن الإقليمي، بحيث يصبح جزءاً لا يتجزأ من ذلك الأمن[٦]، وإمّا أن تؤسس قوتها على اندماجها في دائرة إحدى الدول العظمى، أو الدولة العظمى الأوحد، وعندئذ تصبح تلك الدولة المستقطبة أداة من أدوات المحافظة على أمن الدولة العظمى[٧].

بطبيعة الحال إن الدوران في فلك إحدى تلك الدول هو اختيار ترفضه كثير من الدول، التي تعد أن مصلحتها القومية تملي عليها الابتعاد قدر الإمكان عن الدخول في دائرة الصراعات الدولية، ومحاولة تحقيق أمنها القومي واكتساب قدر من النفوذ والتأثير الدوليين عن طريق التعاون والتنسيق مع الدول التي تنتمي إلى المنطقة، التي توجد فيها في بعض الحالات، أو عن طريق محاولة فرض سيطرتها على تلك المنطقة في حالات أخرى.[٨]

ولكن، ما هي الأسس التي تحكم مفهوم الأمن القومي هذا، والتي تحرص الدول على تحقيقه؟ يمكن القول: إن تلك الأسس ترتكز على العناصر الآتية :

أولاً : يتجه مفهوم الأمن القومي في هذا المجال إلى قواعد التعامل الدولي الإقليمي، ومن ثم فإنه يتضمن نوعاً من التوازن بين توجهات الدولة لتأمين الحماية الذاتية لكيانها من جهة، وما تفرضه

سياسة الجوار من التزامات للتعايش والتعامل بين الدول التي يضمها إقليم واحد من جهة أخرى. (٩)

ثانياً : مفهوم الأمن القومي من حيث طبيعته ليس سوى عملية تأصيل وتأطير للقواعد السلوكية، التي تمثل الحد الأدنى للحماية الذاتية، التي يمكن توفيرها في إطار التعاون الإقليمي، وبهذا المعنى يتكون هذا المفهوم من مبادئ تنبع من طبيعة الأوضاع الإستراتيجية والخصائص المختلفة، التي تميز الإقليم سواء من الناحية الجغرافية أو البشرية أو الاقتصادية.

ثالثاً : مفهوم الأمن القومي بهذا المعنى هو التعبير الحقيقي عن سياسة الجوار، ومن ثم فهو يتجه أساساً إلى الدول المجاورة أكثر من غيرها، وبطبيعة الحال فإن وظيفة الدولة ودورها المميز في الإطار الإقليمي لا بد أن يؤثر على تطور أبعاد هذا المفهوم، غير أنه يظل دائماً في طبيعته مفهوماً إقليمياً ينبع من فكرة عدم ترك الكيان الذاتي عرضة للمخاطر التي تفرضها القوى الخارجية.

رابعاً : بالنسبة للتوازنات الدولية في إطار الانتماء الإقليمي يصبح مفهوم الأمن القومي في بعض الحالات مُنْطَلقاً لما درج الفكر الإستراتيجي على تسميته بالحرب الوقائية، والتي تعد في واقع الأمر انعكاساً لفكرة المجال الحيوي للدولة.

هذه الأهمية التي اكتسبها مفهوم الأمن القومي، وبصفة خاصة في إطار التعاون الإقليمي، جعل الدول العربية الصغيرة التي تطل على الخليج العربي تتنبه إلى الحقائق الآتية :

أولاً ـ أن الدول بمفردها، ولا سيما الصغيرة منها، لا تستطيع أن تمارس أي تأثير ملحوظ في السياسة الإقليمية، ناهيك بالسياسة الدولية، بالإضافة إلى أن أمنها مهدد بصفة دائمة. [١٠]

وإذا كان مألوفاً أن يشهد المسرح السياسي الدولي، في حالات محدودة، إقدام دولة كبرى، أو أي دولة أخرى ذات قوة عسكرية متطورة على تجريد دولة صغيرة كلياً أو جزئياً من وجودها المادي أو هويتها الوطنية أو استقلالها، فإن ظاهرة التدخل، بصيغة أو بأخرى في شؤون الدول الصغيرة هي الأكثر حدوثاً في كثير من الأحوال، ويرى (سنجر) أن التدخل الخارجي في شؤون الدول الضعيفة لا بد منه، وغالباً ما يشكل جزءاً من صلب العلاقات الدولية، كما يرى (فايتال): أن الدولة الصغيرة عادة ما تكون أكثر قابلية للتعرض للضغوط، وأكثر ميلاً للاستسلام أمام فعل التوتر، وأكثر محدودية فيما يتعلق بالخيارات السياسية المطروحة عليها، وأكثر عرضة لترابط أوثق بين الشؤون الداخلية والخارجية.

ولقد أجبرت الدول الصغيرة عبر التاريخ ـ نتيجة لعجزها عن القيام بالمهمة الأساسية للدولة، وهي حماية أمنها الوطني ـ على السعي للتقرب من دول أكثر قوة وأشد بأساً ومنعة، أملاً في توفير الحماية المطلوبة، ولكنها سرعان ما كانت تكتشف أن الثمن الذي تدفعه غالباً ما يكون باهظاً، حيث إن تلك الدول لا تتورع في المقابل عن تجريدها من حقها الأساسي في تقرير المصير والاستقلال[١١]،

وحاولت الدول الصغيرة أيضاً في سعيها الحثيث للمحافظة على أمنها واستقلالها أن تبقى على الحياد، ولكن الحرب العالمية الثانية سرعان ما أثبتت أن الحياد يدوم فقط طالما رغب الجيران الأقوياء في احترامه. (١٢)

ثانياً ـ إن الارتماء في أحضان دولة عظمى اختيار سيئ، ولا يخدم المصلحة القومية العليا لتلك الدول، ففي ظل حقيقة وجود قوى كبرى ذات نفوذ وتأثير دولي كبير، وفي ظل وجود مصالح متعارضة ومتضاربة لتلك الدول في المجتمع الدولي، فإنه لا مناص لأي دبلوماسية حكيمة ـ ولا سيما بالنسبة لدول العالم الثالث الصغيرة والنامية ـ من العمل بكل جهد ودأب على إقامة علاقات متوازنة في سياستها الخارجية تحقيقاً لمصالحها القومية، وقد استوجب ذلك على الدول الصغيرة أن تجعل من مرتكزات سياستها الخارجية الحرص على الابتعاد عن الصراعات الدولية بالمحافظة على الاستقلال التام، والوقوف بصلابة في مواجهة المخاطر التي تمثلها الدول العظمى مهما كانت درجة تميز علاقاتها مع أي جزء من أجزاء العالم. (١٣)

ثالثاً ـ إن التعاون الإقليمي مع الدول التي تتشابه معها في ظروفها التاريخية وأوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو الإطار الوحيد الذي تستطيع من خلاله ليس فقط حماية أمنها الوطني والمحافظة على استقلالها وسيادتها، بل وممارسة تأثير ملموس على الأوضاع السياسية في المنطقة وفي العلاقات الدولية بصفة عامة.

لقد توصلت دول الخليج العربية الصغيرة إلى اقتناع مشترك بأن أمنها وسلامتها لا يقومان على التحالف أو على أي شكل من أشكال المشاركة الدائمة أو شبه الدائمة مع دول أجنبية، وإنما يمكن تحقيق ذلك عبر تلاحم تلك الدول في إطار واحد لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية التي تجابهها، ومثل ذلك التلاحم يمكن الوصول إليه بالسعي لإيجاد قبول واستخدام متزايد لنمط واحد أو متماثل من أنماط العيش والتفكير والشعور بين الأفراد الذين هم أعضاء في مختلف الوحدات السياسية التي تشكل الجماعة الأمنية، بحيث يؤدي ذلك إما إلى إيجاد شعور مشترك فيما بينهم، أو إلى تكريس معظمهم لبعض الرموز التي تمثل هذه الجماعة الأمنية أو الصورة المشتركة لسكانها»[١٤]، ومن هنا فإن الأمن الوحيد «المضمون» الذي يمكن لدول صغيرة كدول الخليج أن تتوقع تحقيقه، هو ذلك الأمن الناجم عن التكامل في إطار تنظيم سياسي معين مع الدول المجاورة، التي تتشابه معها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتتجانس معها تاريخياً وعقائدياً ولغوياً.

رابعاً ـ إن الأهمية الكبيرة التي اكتسبتها منطقة الخليج من النواحي الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية حققت لتلك الدول الكثير من المزايا والمنافع، ولكنها في الوقت ذاته جلبت لها الكثير من المشكلات والمخاطر، الأمر الذي يفرض عليها ضرورة التنسيق والتعاون لتكريس المزايا والمحافظة على المكاسب، وفي الوقت نفسه لدرء المشكلات واتقاء المخاطر.

وهكذا فإن طبيعة المنطقة وقيمتها السياسية والاقتصادية وأهميتها الدولية تفرض على دولها الحذر واليقظة في سلوكها وتعاملها مع بقية الدول، ولقد حظيت دول المنطقة باستقرار ثابت برغم تقلب الظروف والأحوال السياسية، ومن ثم فلقد كان اهتمامها منصباً على المحافظة على ذلك الاستقرار، لأن أهميته لا تقتصر على كونه وسيلة للحفاظ على الإنجازات والمكتسبات التي استطاعت تلك الدول أن تحققها فحسب، ولكنه بالإضافة إلى ذلك مطلب عالمي، ففقدان الاستقرار لا يقضي على المزايا والمنافع فحسب، ولكنه يعني متاعب اقتصادية لكثير من دول العالم، وسياسية لبعضها، ولهذا فلا مفر للمنطقة من أن تجد لها إطاراً منظماً يلم شملها، ويراعي حساسيتها وأهميتها للجميع تستطيع به درء المخاطر والمحافظة على مظاهر الاستقرار.[١٥]

لعبت الحقائق التي سبقت الإشارة إليها دوراً مهماً وحاسماً في تبني الدول الخليجية الصغيرة توجهاً ثابتاً نحو التنسيق والتعاون في نطاق مظلة تنظيمية تعطي لذلك التوجه قدراً كافياً من الشرعية، ونصيباً لازماً من المصداقية، وحداً معيناً من التأطير والهيكلية، غير أن تلك الحقائق لم تكن هي العامل الوحيد، فالأحداث التي شهدتها منطقة الخليج قبل ولادة هذه المظلة فرضت من جانبها ذلك التوجه، وعجلت بمسيرته إلى أن أصبح حقيقة واقعة.

فقرار بريطانيا المفاجئ في عام ١٩٦٨م الانسحاب من الخليج بحلول عام ١٩٧١م لم يحرك المشاعر الوحدوية الدفينة والمتأصلة في نفوس أهل الخليج وتطلعاتهم نحو الوحدة والتكامل فحسب، ولكنه ـ وهذا هو الأهم ـ أثار القلق من جراء ردود الفعل المتلاحقة التي أعقبت ذلك القرار، والتي انحصرت في قضية ملء الفراغ، وعلى الرغم من أن التصريحات المتعددة من جانب دول الخليج أكدت بأنه لن يكون هناك فراغ قوة بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة، إلا أنه كان معروفاً أن إمكانات نشوء مثل ذلك الفراغ كبيرة، لا سيما وأن ذلك الانسحاب كان يعني في التحليل النهائي تغييراً جذرياً في التركيبة السياسية لتلك الدول.

ولقد كان واضحاً في تلك المرحلة الحرجة في تاريخ الخليج الحديث أن القوى الإقليمية الرئيسة الثلاث التي سوف يكون في مقدورها ملء الفراغ والتأثير على مجريات الأحداث في الخليج هي: إيران والعراق والمملكة العربية السعودية، فكل دولة من هذه الدول الثلاث كانت تمتلك من المقومات ما يؤهلها للقيام بدور بارز في توازن القوى في المنطقة، والتأثير الظاهر على الأوضاع فيها، يؤكد ذلك ويعززه أن التركيز على الخليج كان يُعدّ ركناً أساسياً في سياساتها الخارجية، بل هو في الواقع أحد المرتكزات الأساسية في أمنها القومي.

فعلى سبيل المثال، كانت إيران تعد الخليج بمثابة بحيرة إيرانية، ولا تخفي رغبتها في القيام بدور شرطي الخليج، وكان

الشاه لا يفتأ يؤكد «أن السيطرة الإيرانية على الخليج «الفارسي» هي أمر طبيعي، ونحن نمتلك تفوقاً الآن ويجب أن نعززه في المستقبل»، وهكذا أصبحت قضية الخليج في صلب الإستراتيجية الإيرانية منذ عام ١٩٦٨م، ولا شك أن إيران كانت تمتلك بالفعل قوة رادعة أكدت فعاليتها عدم صلابة ردود الفعل التي أثيرت بعد احتلالها للجزر أو قبول العراق بتسوية عام ١٩٧٥م التي وقعت في الجزائر، وكان من المتوقع أن تحافظ إيران على ذلك التفوق نظراً لعدد سكانها الكبير بالقياس لدول الخليج الأخرى، ولموقعها الدولي، بوصفها ثاني دولة مصدرة للبترول في تلك الأيام.

ومن جهة أخرى، كان العراق يسعى أيضاً إلى إيجاد دور متميز له في الخليج، فهو بلد متقدم نسبياً ويصنف في عداد الدول المهمة في إنتاج البترول مع ما تحققه العائدات البترولية من مكتسبات، ويتميز علاوة على ذلك بامتلاكه لإنتاج زراعي ونشاط صناعي جيدين، وبتراث فكري وثقافي كان له صفة مؤثرة في الطبقات المثقفة في الخليج، كما كان يشكل من الناحية العسكرية قوة لا يستهان بها.

ثم تأتي المملكة العربية السعودية لتشكل القوة الإقليمية الرئيسة الثالثة المؤهلة، لأن تقوم بدور بارز في الشؤون الخليجية بحكم مكانتها الدينية الكبيرة في العالم الإسلامي، ودورها الريادي في العالم العربي والعلاقات العربية بالإضافة إلى إمكاناتها الاقتصادية المهمة، مما أدى إلى ظهورها في بداية السبعينيات الميلادية قوة إقليمية كبرى لا

يمكن تجاهل دورها وتأثيرها على الأحداث في الخليج، يؤكد ذلك ويدعمه الكثير من العوامل والاعتبارات السياسية والاقتصادية والجغرافية، التي يضيق المجال عن التوسع في إبرازها وتوضيحها، يضاف إلى ذلك كله الروابط القوية والراسخة التي تربط بينها وبين دول الخليج العربية الأخرى على أساس وحدة العقيدة الإسلامية باعتبارها أساس حياتها وقاعدة سلوكها، وتطابق العادات والقيم والتراث الثقافي والأعراف الاجتماعية، بل والارتباط بعلاقات نسب متشابكة وانتشار فروع أو بطون للعائلة الواحدة أحياناً بين أكثر من دولة خليجية عربية واحدة، بالإضافة إلى التشابه بين الأنظمة السياسية والاجتماعية، وبين السياسات والخطط الموضوعة لتنظيم الحياة الاقتصادية والمجتمعية فيها، كل ذلك ساعد على بدء التوجه نحو التآلف والتفاهم والتنسيق والتعاون بين هذه المجموعة.

شهدت تلك المرحلة أيضاً بداية تحرك جدي نحو الوحدة الخليجية، أكدته المساعي الحثيثة التي بدأت تبذل في عام ١٩٦٨م، لتوحيد الإمارات التسع التي كانت خاضعة للاحتلال البريطاني، والتي لعبت فيها الكويت والمملكة العربية السعودية دوراً بارزاً وحاسماً، غير أن الأجواء السياسية في المنطقة في ذلك الوقت لم تكن مهيأة لذلك الاتحاد في شكله التساعي، وخوفاً من فشل تلك المساعي كلية، اقتضت الواقعية الاقتصار على اتحاد الإمارات السبع المتصالحة، وقام بذلك اتحاد الإمارات العربية في ديسمبر

١٩٧١م، بعد أن كان قد تم إعلان استقلال دولة البحرين في أغسطس ١٩٧١م، ودولة قطر في أول سبتمبر ١٩٧١م، وهكذا اكتملت بنهاية عام ١٩٧٢م الصورة السياسية للمنطقة، والتي أصبحت تضم ست دول مستقلة بعد انضمام سلطنة عمان إلى الأمم المتحدة.[١٦]

وعلى الرغم من الأحداث العاصفة التي شهدتها منطقة الخليج في السبعينيات الميلادية، سواء بالنسبة للأوضاع الدولية أو الأوضاع الداخلية في دول الخليج العربية، فلقد استمرت أنظمة الحكم في تلك الدول في إطاراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتأقلم مع التغيير، وتنفتح أمام متطلبات التطور، مؤكدة بذلك قدرة المنطقة على الصمود في مواجهة التيارات وصلابة مؤسساتها السياسية وفعاليتها في المحافظة على الاستمرارية والاستقرار.

ثم جاءت التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية الدولية، التي نتجت عن انتقال السيادة النفطية من الشركات والدول المستهلكة إلى الدول المنتجة، لتؤكد ليس فقط بروز منطقة الخليج بوصفها إحدى أغنى مناطق العالم وأكثرها إستراتيجية، ولكن لتفرض أيضاً حقيقة أن القرار في هذا الصدد أصبح خليجياً بحتاً مما ضاعف من وطأة المسؤولية الملقاة على عاتق تلك الدول، وبلور من ثم اقتناعها بأن مسؤولياتها أصبحت مشتركة، ومعركتها واحدة، والتزاماتها متشابهة، وكان ذلك يعني بالضرورة أن يكون

هناك ترابط عضوي بينها، لأن مواجهتها لهذه المسؤوليات منفردة يجعلها تئن تحت وطأة الضغوط، في حين أن مواجهتها لها مجتمعة موحدة يقوي ظهرها ويشد عودها.[١٧]

ولقد شهدت المنطقة بإطلالة عقد الثمانينيات الميلادية ثلاثة تطورات مهمة، فرضت تأثيراً مباشراً على الأوضاع فيها، فعلى الصعيد الداخلي طفت على السطح بشكل ظاهر التفاعلات والانعكاسات المختلفة للمشكلات الاقتصادية، التي كانت تعاني منها تلك الدول، فبرزت مشكلات القوى العاملة والهجرة الأجنبية والوضع السكاني وقضايا تنويع مصادر الدخل وإيجاد قواعد صناعية وزراعية ثابتة تؤمن حاجات المنطقة، وكان من الصعب على كل دولة من تلك الدول أن تواجه جميع هذه المشكلات منفردة، حيث إن طبيعتها كانت تفرض مواجهة جماعية لها، وأما على الصعيد الخارجي دفع الغزو السوفييتي لأفغانستان من جهة والحرب العراقية الإيرانية من جهة أخرى تلك الدول نحو تبني صيغة التفكير الجماعي لمواجهة هذين الحدثين الخطيرين.

وهكذا فإن الاهتمام الدولي بمنطقة الخليج والقلق العالمي على تأمين النفط وسلامة الملاحة في الخليج، كما أن إصرار دول الخليج على سد الثغرات التي قد يتسلل منها النفوذ الأجنبي وإبعاد المنطقة عن الصراع الدولي، واعتمادها على قواها الذاتية للمحافظة على الأمن والاستقرار فيها، وإدراكها بأن عبء النهوض

بهذه المسؤوليات جميعها لا تستطيع دولة بمفردها أن تتحمله، كانت بمثابة الدوافع القوية لكي تقدم كل من الكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٥ مايو عام ١٩٨١م على إنشاء «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، بمعنى أن المحصلة النهائية للحقائق والوقائع التي فرضت نفسها على دول الخليج، والتطورات السياسية التي شهدتها والأحداث التي عاشتها، كان يعني باختصار أن تلك الدول قررت أن المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تجابهها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي لا بد لها من مواجهة جماعية.[١٨]

بقيام مجلس التعاون تحددت معالم الصورة السياسية لمنطقة الخليج في شكل جديد أصبح فيه للمجلس دور ملحوظ، لاسيما وأنه بات يشكل الركيزة الأساسية، التي تنطلق منها محاولة فهم وتقييم الأمن القومي لدول المجلس، وهي محاولة تصطدم أول ما تصطدم بمشكلة التحديد الدقيق لمفهوم الأمن القومي، فالأدبيات الخاصة بهذا المفهوم ـ والذي يُعدّه المختصون جزءاً من حقل العلاقات الدولية ـ لا تدل على حداثته وعدم نضج المحاولات الرامية إلى تنظيره فحسب، بل تشير أيضاً إلى عدم وجود اتفاق حول تعريف دقيق له، لأن مفهوم الأمن في إطلاقه لم تتم بلورته بعد في إطار محدد يتيح إمكانية التوصل إلى مثل ذلك التعريف، الأمر الذي جعل التعريفات

التي تستخدم في الأدبيات المختلفة حول الأمن القومي تنحصر في اتجاهين، هما : الاتجاه الإستراتيجي والاتجاه الاقتصادي.[١٩]

يركز الاتجاه الأول على النواحي العسكرية البحتة، ويعرف الأمن القومي بأنه «قدرة الدولة على حماية قيمتها الداخلية من التهديدات الخارجية»، وتختلف الدول في أخذها بهذا المفهوم بحسب حجم الدولة وحداثتها وموقعها في النظام السياسي الدولي، تطبيق الدول العظمى أو الكبرى أو الدول العريقة في تقاليدها السياسية يتحدد بسياسات الاحتواء containment والأحلاف والاستقطاب والتكنولوجيا العسكرية وحرب النجوم والردع النووي وما إلى ذلك، أما تطبيق الدول الصغرى والنامية والدول حديثة الاستقلال له فيتحدد بسياسات المحافظة على الاستقلال والسيادة وسلامة ووحدة الأراضي وعدم الانحياز والتكامل وما إلى ذلك.

ولا شك أن التركيز على الجوانب العسكرية في مفهوم الأمن له محاذير كثيرة، منها أن استمرار الأخذ به والاعتماد عليه يؤدي إلى ظهور ما يمكن تسميته بالدولة الأمنية Security – State، ومثل هذه الدولة تكون الحرب هي وسيلتها لتحقيق أهدافها، واستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا العسكرية هو غايتها، والخوف من التغيير والمحافظة على الأمر الواقع في العلاقات الدولية هو أسلوبها، كما أن السيادة فيها تكون للعناصر العسكرية، لأن سيادة العناصر المدنية يشكل في منظورها تهديداً لأمنها واستقرارها، ومن بين تلك المحاذير

أيضاً أن النظام الدولي الذي تنتشر فيه ظاهرة الدول ـ الأمنية تتسم علاقات وحداته بالصراع والتنافس بدلاً من التفاهم والتعاون.

أما الاتجاه الثاني وهو الاتجاه الاقتصادي فإنه يعالج البعد الأمني من منظورين: أحدهما هو المحافظة على تدفق الموارد الاقتصادية الحيوية، التي تعتمد عليها الدولة، والاعتماد على المظاهر غير العسكرية لوظائف الدولة ـ القومية، والثاني هو اعتبار التنمية الاقتصادية بمثابة جوهر العملية الأمنية، ولا شك أن الاتجاه الاقتصادي يُعدّ تطوراً حديثاً في محاولة التوصل إلى بناء نظرية متكاملة لمفهوم الأمن القومي، ولما كان المنظور الأول في هذا الاتجاه ينطبق بشكل أوضح على الدول الصناعية المتقدمة، في حين ينطبق المنظور الثاني على الدول الصغيرة والنامية فسيتم الأخذ به كأحد المرتكزات في فهم وتحليل الأمن القومي لدول الخليج العربية.

وترجع بداية ظهور هذا المنظور في الفقه السياسي إلى بداية عقد الستينيات الميلادية، وبصفة خاصة على إثر تزايد عدد الدول التي نالت استقلالها الحديث في آسيا وأفريقيا.

ويعرف روبرت مكنمارا الذي يُعدّ من أبرز رواد هذا المنظور مفهوم الأمن القومي كالآتي : «إن الأمن يعني التنمية، إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية على الرغم من أنه قد يشملها، إن الأمن ليس هو الأنشطة العسكرية على الرغم من أنه قد يحتويها، إن الأمن هو التنمية، ودون تنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن»، ولكن لماذا يُعدّ

التنمية هي جوهر الأمن..؟ يرى مكنمارا أن الظاهرتين مترابطتان لدرجة أنهما يشكلان جزءاً واحداً، ولذلك نجده يقول : «إن تطور التنمية يتبعه تطور الأمن، وعندما يعمل شعب أمة من الأمم على تنظيم موارده البشرية والطبيعية الذاتية من أجل أن يوفر لنفسه ما يحتاجه ويتوقعه في الحياة، وعندما يتعلم ذلك الشعب كيف يقدم التنازلات بصورة سلمية بين المطالب المتنافسة، وذلك من أجل المصلحة العليا، حينذاك فإن مقاومته للفوضى والعنف تتزايد بشكل محلوظ»[٢٠]

ولا شك أن التحليل الدقيق لمحددات الأمن القومي لأي دولة أو مجموعة من الدول لا يستقيم بالاقتصار على أحد هذين الاتجاهين دون الآخر. فعلى الرغم من المحاذير المرتبطة بالاتجاه العسكري إلا أنه يُعدّ عاملاً أساسياً لا يمكن فهم اتجاهات الأمن القومي دونه، ومن جهة أخرى فمن الصعوبة بمكان إغفال دور الأوضاع الداخلية في تحقيق الأمن القومي، لأن قدرة الدولة أو مجموعة الدول على درء التهديدات والتصدي للمخاطر الخارجية وحماية الدولة من تأثيراتها لا يحقق لها الأمن المنشود إذا تم ذلك على حساب تدهور أوضاعها الاقتصادية، واختلال تماسك بنيانها الاجتماعي ومن ثم تجريد مواطنيها من حقهم في تأمين مستويات راقية من المعيشة وتطلعهم إلى المحافظة على المكتسبات الفردية والاجتماعية التي يسعون إليها، وبالإضافة إلى ذلك كله لا يمكن تحقيق الأمن القومي لدولة أو مجموعة من الدول بمعزل عن البيئة أو المحيط الذي تتواجد

فيه، فالأمن الخليجي على سبيل المثال هو جزء لا يتجزأ من الأمن العربي، ولا يمكن فهمه وتحليله ناهيك عن تحقيقه والمحافظة عليه دون ربطه بالأمن العربي، وكذلك فإن أمن مجموعة دول (الآسيان) لا تتسنى دراسته وتحليله بمعزل عن أمن منطقة جنوب شرق آسيا، وهكذا الحال بالنسبة لبقية التجمعات والتنظيمات الإقليمية الأخرى.

وانطلاقاً من ذلك كله فإن الأطر الأربعة الآتية تشكل محددات الأمن القومي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي يمكن من خلالها فهم أبعاد الأمن القومي لتلك الدول، ودراسة وتحليل تلك الأبعاد، وصولاً إلى تحقيق ما تتطلع إليه من توفير الأمن والاستقرار لشعوبها والمحافظة على المكتسبات والإنجازات التي تم تحقيقها وخدمة المجتمع الدولي بصفة عامة، لما تشكله المنطقة التي تتواجد فيها تلك الدول من أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد العالمي والأمن والسلم الدوليين، وهذه الأطر الأربعة هي :

أولاً : الخليج يجب أن يظل بعيداً عن الصراع الدولي بصفة عامة.

ثانياً : احتواء النزاعات المسلحة التي قد تنشب في المنطقة ومحاولة درء أي أخطار عسكرية أو تهديدات قد تتعرض لها.

ثالثاً : مجلس التعاون بتوجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية يُعدّ ذراعاً حيوياً للأمة العربية، ووسيلة لتأكيد الترابط

العضوي المتين بين الأمن العربي والخليجي، فاستقرار الخليج وأمنه لا يتم دون إنهاء الخلافات العربية وتحقيق التضامن العربي وتسخير الطاقات لمواجهة التحدي الصهيوني.

رابعاً: التنمية الشاملة القائمة على أساس علمي سليم ومحاولة القضاء على المشكلات الناجمة عن تطبيق برامج التنمية في دول مجلس التعاون مطلب أساسي، لتحقيق الأمن القومي لتلك الدول.

الإطار الأول :

على الرغم من أن الميثاق الذي اتفقت عليه دول العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي أنشئت بموجبه منظمة الأمم المتحدة كرد فعل لتلك الحرب يدعو إلى نبذ الحروب والصراعات، ويطالب بتكريس التعاون الدولي وحل المنازعات بالطرق السلمية، إلا أن الصراع لا يزال هو السمة الغالبة التي أصبحت تميز العلاقات الدولية منذ ذلك الحين، ولقد انعكس ذلك بصفة خاصة على منطقة الخليج مما جعل التنافس بين الدول الكبرى في المنطقة، سواء على النطاق الدولي أو الإقليمي يصل إلى مستوى حاد ومتفجر بسبب عوامل ثلاثة :

أول تلك العوامل هو أن الصراع من أجل الحصول على الموارد أصبح أكثر حدة، فالبترول وهو أهم موارد منطقة الخليج على الإطلاق أصبح حيوياً للحضارة الصناعية ونادراً كسلعة

لدرجة أن أي تهديد لسلامة إمداداته يُعدّ في الواقع تهديداً لوجود الدول الصناعية ذاتها، ومن ثم أصبحت منطقة الخليج نقطة ارتكاز في التنافس بين الدول العظمى.

ثاني تلك العوامل هو أن المحيط الهندي يُعدّ - تاريخياً - الممر التجاري بين المناطق الصناعية الشمالية والمصادر الجنوبية لإمدادات المواد الخام الضرورية وكذلك الأسواق، ولذلك فإن الصراع من أجل التحكم في هذا الطريق التجاري يشكل دوماً مصدراً للتنافس بين الدول الكبرى، وهذا الصراع في طريقه لأن يصبح أكثر حدة وكثافة.

وأخيراً، فإن الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي يعني الوصول إلى المناطق الغنية بالمواد الأولية في أفريقيا وغيرها، حيث بدأ الصراع من أجل السلع الأخرى - خلاف البترول - يتبلور بشكل أكثر حدة.

ومن الواضح أن مثل ذلك التنافس يشمل عدداً كبيراً من الدول الصغيرة، ويتأثر به الملايين من البشر الذين يجدون أنفسهم محاطين بقضايا ومخاطر ومصاعب لا يملكون التحكم فيها، كما أن نتائجها النهائية ليست ذات قيمة مباشرة بالنسبة للعناصر النهائية التي تتأثر بها.

أمام هذا التنافس الدولي وما يسفر عنه من صراع يستهدف منطقة الخليج باعتبارها من المناطق الحيوية في التوازن الدولي جاء إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية لكي يعبر عن الاستجابة

المحلية للتحديات الخارجية التي تواجهها المنطقة، ولكي يبلور الصيغة الإقليمية للرد على المحاولات الأجنبية للتدخل في شؤونها، ولكي يمثل الإستراتيجية العربية في مواجهة الإستراتيجيات الدولية التي تستهدف المنطقة.

ولعل أهمية قيام مجلس التعاون تكمن بصفة أساسية في بدء الاتجاه نحو ملء فراغ القوة في الخليج، الذي تؤمن الإستراتيجيات الدولي بوجوده وتسعى إلى ملئه، وفي توفير قاعدة عريضة من الاتفاق حول الحاجات الأمنية الأساسية للدول الست التي يتكون منها المجلس، وعلى الرغم من أن هذه الدول ما تزال تسعى جاهدة لتطوير قدراتها العسكرية بشكل يمكنها من الاكتفاء ذاتياً في مجال الدفاع عن مصالحها الأمنية، إلا أنها تمكنت بفضل الاستفادة من إمكاناتها المتاحة من التقليل من حدة الصراعات الدولية في المنطقة، وتهيئة الأرضية السياسية المناسبة لحماية مصالحها وصيانة استقرارها، الأمر الذي سيساعد من جهة على حماية أمنها القومي، ومن جهة أخرى على المساهمة بإيجابية في تعزيز فرص الأمن والسلم ليس في الخليج والشرق الأوسط فحسب، وإنما في العالم بأسره.[٢١]

الإطار الثاني:

في نطاق احتواء النزاعات المسلحة التي تنشب في المنطقة ومحاولة درء أي مخاطر عسكرية أو تهديدات قد تتعرض لها، برزت

منذ إنشاء مجلس التعاون عدة مشكلات وأزمات كان لها تأثير بالغ العمق على مواقف دول مجلس التعاون بصفة خاصة، وعلى التوازن الإقليمي في منطقة الخليج بصفة عامة، ومن بينها الغزو السوفيتي لأفغانستان، والحرب العراقية الإيرانية، والغزو العراقي للكويت، والاحتلال الأمريكي للعراق، وأخيراً وليس آخراً العلاقات الإيرانية الخليجية والأزمة الخاصة بالملف النووي الإيراني.

جاءت تلك المشكلات والأزمات لتؤكد مجدداً أن أمن الخليج يقوم على ثلاثة أبعاد رئيسة :

يعتمد البعد الأول ـ وهو ما يمكن أن يطلق عليه البعد المحلي الشامل ـ على الأوضاع الداخلية لدول مجلس التعاون نفسها، والتي باتت تدرك الحاجة الفعلية العاجلة للإصلاحات الشاملة في دولها، مع ما تمليه الأوضاع الاجتماعية بكل دولة على حدة من تباين في سرعة التنفيذ.

والمقصود بالإصلاحات الشاملة في هذا الإطار هو كل ما يمكن تحقيقه من إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وليس مجرد إحداث تغييرات شكلية فحسب، الأمر الذي يؤكد على ضرورة أن تحظى خطط التنمية بالأولوية، وأن تستجيب لحاجة الأفراد في مجتمعات دول المجلس، وبأن تتسم الإصلاحات المطلوبة بالتدرج بحيث تسير في اتجاه تراكمي، بالشكل الذي يكفل ما تطمح إليه تلك المجتمعات من أمن واستقرار ورخاء.

وأما البعد الثاني ـ وهو ما يمكن أن يطلق عليه البعد الإقليمي الذي يستوعب دول المنطقة كافة ـ فإنه يُعدّ الضمان الأمثل للسلام والاستقرار في منطقة الخليج، وهو يرتكز على أربع قواعد تتمثل في دول مجلس التعاون، واليمن، والعراق، وإيران، وذلك على النحو الآتي :

أولاً: السعي إلى تكثيف مستويات التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي بشكل رئيسي بين دول مجلس التعاون، من أجل بلورة كتلة إستراتيجية قوية ومتجانسة وموحدة، لا تزعزها الخلافات الهامشية أو عوامل سوء فهم ثانوية.

ولما كانت جغرافيا المنطقة تفرض على دول المجلس ضرورة تأسيس أمنها على جهودها الجماعية الكفيلة بتحقيق أهدافها بالسرعة المأمولة، فإن الحاجة تغدو ماسة إلى أن تقوم هذه الدول بزيادة قدراتها الدفاعية، وأن تفعل ذلك بشكل تكاملي، وعلى النحو الذي يسهل مهام القيادة والتوجيه المشتركة، فضلاً عن تنسيق الجوانب اللوجستية للعمليات، وهذا من ثم يتطلب من دول المجلس النأي بأنفسها عن إبرام اتفاقيات ثنائية منفصلة مع قوى دولية أو إقليمية خارج إطار المجلس سواء على الصعيد الاقتصادي أو الأمني.

وعلى هذا الأساس فإن دول مجلس التعاون تحتاج إلى تحقيق مصالحها، منفردة ومجتمعة، من خلال تطوير إستراتيجية اقتصادية وأمنية واضحة ومحددة وموحدة، مع الوفاء بمتطلبات

القدرة العسكرية المشتركة الفاعلة كأولوية قصوى، مع ملاحظة أن ذلك لا يعني بالضرورة التأثير على ما تحظى به بعض تلك الدول من علاقات خاصة بالآخرين.

ثانياً : يجب إضافة اليمن في هذا الإطار الأمني للخليج، إذ يستحيل فصل الخليج عن بقية شبه جزيرة العرب، فالحجم السكاني لليمن لا بد أن يسهم إيجابياً في المحافظة على أمن واستقرار المنطقة، ولقد تعاونت اليمن على تطوير علاقات رئيسة مع دول مجلس التعاون، الأمر الذي من شأنه تسهيل عملية حصول اليمن على العضوية الكاملة للمجلس.

ثالثاً : يمثل العراق جزءاً مهماً ورئيساً في المنطقة، وعليه فإن وجود عراق آمن ومستقر وموحد يُعدّ أمراً ضرورياً لنجاح المنظومة الأمنية في منطقة الخليج، كما أن محاولة تكرار ممارسة تجارب الاستعمار التي شهدها أوائل القرن العشرين في العراق لن تفلح في هذا القرن مثلما لم تفلح من قبل، ومما لا شك فيه أن استخدام القوة لن يكفل المستويات المطلوبة من الأمن والاستقرار في العراق، بل على النقيض من ذلك، حيث إن المطلوب هو عملية حوار وطني تفضي إلى مصالح وطنية، وتستوعب جميع شرائح وفئات الشعب العراقي لترسي دعائم المستقبل السياسي لبلادها.

رابعاً : يمثل وجود إيران الصديق والمزدهر عنصر استقرار آمن لسكان المنطقة، ولكي يتسنى تحقيق ذلك يحتاج الإيرانيون إلى تطوير

مستويات رفيعة من التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني مع جيرانهم على أساس المصالح المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية من الطرفين، حيث إن دواعي القلق الإقليمي من سياسات الهيمنة التي مارسها نظام الشاه يجب أن تصبح جزءاً من الماضي.

إن من حق إيران أن تشعر بالاطمئنان على أمنها، مما يقتضي بذل ما يمكن لطمأنتها بأن جيرانها لن يشكلوا أي تهديد على حدودها أو وحدة أراضيها أو أمنها الداخلي أو كيانها السياسي.

كما أن من حق دول مجلس التعاون أن تشعر هي الأخرى بالاطمئنان على أمنها وسيادتها على أراضيها، مما يقتضي ابتعاد إيران عن سياسة الهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية، سواء بالنسبة لدول مجلس التعاون أو بالنسبة للقضايا العربية بصفة عامة.

وعلى هذا الأساس، يمضي مجلس التعاون الموحد، واليمن المزدهر، والعراق المستقر، وإيران الصديقة بعيداً نحو تحقيق المرتكزات الإقليمية المطلوبة لأمن الخليج.

وأما بالنسبة للبعد الثالث ـ وهو ما يمكن أن يطلق عليه بالبعد الدولي ـ فإن الخطوط الفاصلة بين السياسة الداخلية والعلاقات الدولية في عالمنا المعاصر ينتابها الغموض وعدم الوضوح، ذلك أن المخاطر الداخلية والخارجية بالنسبة للأمن الفردي أو الجماعي لدول مجلس التعاون أضحت متشابكة في الغالب، ومما يؤكد ذلك خطر الإرهاب الذي يجتاح العالم، ومن ثم فإن هناك حاجة دائمة

إلى المساعدة الدولية في هذا الصدد، خاصة على ضوء حقيقة أن منطقة الخليج تحظى بأهمية فائقة بالنسبة للعالم بأسره، ويتعذر واقعياً فصل أمن الخليج عن العوامل المؤثرة على النظام الدولي.

إضافة إلى ذلك، يعتمد تطوير العلاقات التعاونية بين دول المنطقة على إحساس كل دولة منها بالثقة والأمن داخل حدودها الذاتية، الأمر الذي يتطلب بدوره وجود ضمانات دولية، ومثل هذه الضمانات لا يمكن توافرها على أساس منفرد، حتى لو جاء ذلك من طرف القوة العظمى الوحيدة في العالم، لأن توافر الضمانات مرهون بالإرادة الجماعية للأسرة الدولية عن طريق إجماع مجلس الأمن على ضمان توافر السيادة والاستقلال والوحدة الإقليمية لدول الخليج كافة مع التأكيد باتخاذ إجراء حاسم ضد كل التهديدات الخارجية.

علاوة على ذلك، يقتضي البعد الدولي للإطار الأمني لمنطقة الخليج المشاركة الإيجابية للقوى الآسيوية، التي ظهرت على المسرح الدولي مؤخراً، وعلى وجه الخصوص الصين والهند.[٢٢]

الإطار الثالث :

لا شك أن هناك ترابطاً عضوياً حقيقياً بين الأمن العربي والأمن الخليجي، لا سيما من الناحية الإستراتيجية، فعلى سبيل المثال تمتد الساحة الحقيقية للبحر الأحمر من الخليج العربي ومضيق هرمز شرقاً إلى قناة السويس والبحر الأبيض المتوسط شمالاً، ومضيق

هرمز مفتاحه في باب المندب، ومفتاح باب المندب في قناة السويس، ومفتاح قناة السويس في جبل طارق، ويمكن تغيير ترتيب المفاتيح في السلسلة دون أن نغير شيئاً من الترابط الشديد بين الحلقات.

كل ذلك يجعل البلاد العربية كتلة إستراتيجية حيوية واحدة، تعطيها ثقلاً معيناً في السياسة الدولية[٢٣]، كذلك فإن هذا الترابط قديم جداً تاريخياً منذ أن قدر للعالم أن يعرف صراعات البحر الأبيض المتوسط في امتدادها نحو جنوب آسيا، كما أنه من المعروف أن أحد دوافع التحرك البريطاني عند احتلال نابليون بونابرت لمصر الخوف على النفوذ البريطاني في منطقة الخليج.[٢٤]

إن أفضل طريقة يمكن من خلالها وصف العلاقة بين أقطار الخليج والوطن العربي هي «علاقة الاقتران»، فكلاهما مرتبطان ببعضهما إلى حد الاعتماد المتبادل، وما يحدث لطرف من هذين الطرفين كفيل بأن يترك أثره الفوري على الطرف الآخر[٢٥]، وتشمل علاقة الاقتران هذه الأبعاد كافة :القومية والحضارية والدينية والتاريخية والاقتصادية والأمنية، ولكن ما يعنينا هنا بصفة أساسية هو البعد الأمني في إطاره القومي، حيث إننا نجد أن ما يحدث في المنطقة العربية الواسعة المحيطة بالخليج من تفاعلات وصراعات يؤثر بصورة سلبية في أمن دول الخليج واستقرارها، ومن ثم فإن الأمن الذي تنشده تلك الدول لا يمكن أن يتحقق لها بمعزل عن تحقيق الأمن العربي واحتياجاته ومتطلباته كافة، الأمر الذي يؤكد ضرورة

أن تصب كل الجهود والإمكانات العربية والخليجية في هذا الإطار في اتجاه واحد بالشكل الذي يحقق تطلعاتها المشروعة في توافر الأمن والاستقرار في المنطقة.

وإذا اعتبرنا أن المخاطر الرئيسة التي تهدد الأمن القومي العربي تنحصر بصفة أساسية في التحدي الصهيوني من جهة والخلافات العربية وانقسام الصف العربي من جهة أخرى، فإننا نجد أن تلك المخاطر تؤثر بالقدر نفسه على الأمن الخليجي.[٢٦]

فمن الواضح أنه لولا وجود ظاهرة الخلافات الداخلية بين أجزاء الوطن العربي لما قدّر للغزوة الصهيونية المعاصرة أن تغرس جذورها في التراب العربي وتورق وتزدهر إلى الحد الذي أضحت فيه تمثل القوة المهيمنة المتحكمة في توازن المنطقة العربية، بل إن الدولة العبرية ـ وهي التجسيد الطبيعي للحركة الصهيونية ـ نجحت في زمن قصير نسبياً في تحويل النظام الإقليمي العربي القومي إلى نظام إقليمي شرق أوسطي مرفقي[٢٧]، وسوف يقدّر للدولة العبرية المطبوعة على خريطة الوطن العربي أن تستمر طالما بقيت حالة التمزق والتهلهل والفرقة التي تسود الأوضاع العربية، ولقد كان من المتوقع ـ على ضوء ما تقرره الدراسات الخاصة بسيكلوجية الشعوب من أن الأخطار تدفع إلى التوحد والتكتل لمواجهتها ـ أن يكون الخطر الصهيوني عاملاً من عوامل توحيد الإرادة العربية لترتفع إلى مستوى التحديات المطروحة، إلا أن الذي حدث بالفعل يُعدّ ظاهرة

غير مألوفة في تاريخ الأمم، حيث أصبحت القضية الفلسطينية محوراً للصراعات العربية ومشجباً جاهزاً لتعليق الأخطاء.

ولقد أدى اختلاف النظم العربية حول كيفية معالجة القضية الفلسطينية إلى الهزيمة العربية في عام ١٩٤٨م، والإخفاق العربي في مواجهة العدو الإسرائيلي بعد ذلك، كما أدت التعددية التي شهدتها الساحة الفكرية العربية حول كيفية مواجهة الدولة العبرية إلى استمرارية الوجود والسيطرة الإسرائيلية، فحينما طرأت مشكلة إسرائيل وأطلت بوجهها الكئيب على العالم العربي، بل وحتى بعد أن استشرى الداء الصهيوني في الجسم العربي، ومنيت الدول العربية بهزائم عديدة، استمر كل تيار من التيارات الفكرية السائدة في الوطن العربي في تشخيص الداء ووصف الدواء من منظوره الفكري المستقل ومن دون التفاعل مع بقية التيارات لمواجهة ما كان يشكل خطراً واحداً مشتركاً حتى على المستوى الفكري والعقائدي، فالتيار الفكري الديني التقليدي رأى سبب الداء في الانصراف عن الإسلام والابتعاد عن العقيدة الدينية، ورأى الدواء في العودة إلى الإسلام والتمسك بأهداب الشريعة، أما التيار الفكري الوضعي العلمي فشَخَّصَ الداء في التخلف العربي العلمي والتقني والتنظيمي، ورآه التيار الليبرالي العلماني في غياب الديمقراطية لدى الجانب العربي، في حين أن التيار الفكري الاشتراكي رآه نتاجاً طبيعياً للاستغلال وتخلف علاقات الإنتاج والتحالف مع الغرب الذي يدعم ويساعد

إسرائيل، ورآه التيار القومي محصلةً طبيعيةً للتجزئة والتشرذم العربي، ولا دواء له إلا بالوحدة[٢٨]

لم تتحاور جميع هذه المنظورات المتنافسة والأطروحات المتصارعة أو تتفاعل في تكامل حي وواعٍ لمعرفة أسباب الإخفاق العربي، ومن ثم تحديد الأسس الموحدة والدقيقة التي يقوم عليها الأمن القومي العربي.

لم تكن هذه الحقائق جميعها غائبة عن أذهان قيادات دول مجلس التعاون، فنجدهم يعلنون بأن ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤكد على ضرورة حل قضية فلسطين حلاً عادلاً يؤَمِّن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيه حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة، جاء هذا الربط بين استقلال الخليج وحل قضية فلسطين حلاً عادلاً ومقبولاً، ليرد على الاتهامات القائلة: إن دول الخليج العربية تريد الابتعاد عن العرب بمشكلاتهم ومشاغلهم، كما جاء رداً قوياً على الجهات التي تصورت بأن قيام مجلس التعاون هو علامة واضحة على انحسار اهتمام عرب الخليج بالقضية الفلسطينية.[٢٩]

وهكذا تبرهن سياسات وخطوات مجلس التعاون على حرص دوله، على أن يكون التعاون الخليجي موازياً للتعاون العربي وحلقة محكمة من حلقاته تلتقي معه في مسيرته الشاملة وفي أهدافه النهائية، بل وتقرّب الخطى العربية من هذه الأهداف، والواقع أن

هذا أمر لا يحتاج إلى تنويه باعتباره من بدهيات العمل الخليجي ومن المعالم البارزة له، ولقد تأكد ذلك بكل وضوح في البيانات الصادرة عن اجتماعات قادة دول مجلس التعاون، وفي تصريحات المسؤولين في تلك الدول على أعلى المستويات، كما أثبتته المواقف والسياسات التي تبناها المجلس في هذا الإطار.

يبرهن كل ذلك على أن دول مجلس التعاون تعدّ نفسها جزءاً من الجسم العربي الكبير، وأنها تبني سياساتها وتتحرك انطلاقاً من إيمانها الراسخ بوحدة المصير العربي، وأن جميع المخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي إنما هي في التحليل النهائي مصدر لتهديد الأمن القومي لدول الخليج العربية، ولا نحسب أن دول الخليج العربية قد غفلت عن هذه الحقائق المهمة التي تمس مستقبلها في الصميم.

الإطار الرابع :

لقد بات واضحاً أنه لا يمكن للدولة ـ أي دولة ـ أن تحقق أمنها إلاّ إذا ضمنت حداً أدنى من النظام والاستعداد في الداخل، الأمر الذي لا يمكن أن يتم دون حد أدنى من التنمية، والأمن القومي لدولة أو مجموعة من الدول لا يعتمد والحالة هذه على القوة العسكرية فحسب، بل يعتمد بالقدر نفسه على تطوير وتنمية القدرات المختلفة للدولة، وبذلك فكلما تطورت التنمية كلما ترسخ الأمن وامتدت جذوره، والتنمية في هذا الإطار «لا تعني التنمية الاقتصادية فحسب، كما أن

التنمية الاقتصادية لا تعني التصنيع فحسب... إن التنمية بمعناها الشامل تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وأمنية، فهي ليست عملية اقتصادية فقط، وليست عملية اجتماعية فقط، وليست عملية ثقافية فقط، ولكنها مزيج من هذه كلها وغيرها، وهناك اتجاه متزايد نحو النظر إلى التنمية في هذا الإطار الشمولي الذي يحوي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بحيث تتفاعل جميعها في ذلك الإطار».[٣٠]

وحتى لو سلمنا جدلاً بأن أهم جوانب الأمن هو القوات المسلحة، فكيف تستطيع الدولة تحقيق ذلك من دون فرد قادر على استخدام المعدات الفنية المعقدة، التي أصبحت سمة مميزة للجيوش التقنية الحديثة؟ وكيف تستطيع ذلك دون قاعدة صناعية قوية تلبي احتياجاتها وتوفر لها ما ينقصها من معدات وذخائر؟ وكيف تستطيع ذلك دون شبكة مواصلات ضخمة تحقق لها المرونة وخفة الحركة؟ وكيف تستطيع ذلك دون أن تكون لها أداة سياسية ذات كفاءة عالية قادرة على استغلال الإمكانات المتاحة في اللعبة الدولية على مسرح السياسة العالمية؟[٣١]

ومن نافلة القول التأكيد على أن نجاح التنمية في هذا العصر الذي يتميز بوجود التكتلات الكبرى، والذي لا يوجد فيه مجال لكيانات هزيلة وضعيفة، لا يمكن أن يتأتّى إلاّ في إطار من التعاون القومي والإقليمي والدولي، فإذا كانت الدولة الكبرى لا تستطيع أن تستغني عن

العالم الخارجي، فكيف تستطيع ذلك الدولة الصغيرة الحجم والموارد والسكان؟[٣٢]

وما من شك في أن ظروف التماثل بين دول الخليج العربية الست تقتضي تنسيقاً متكاملاً في مجالات التنمية كافة، فمشكلة الاعتماد على مصدر واحد، ومشكلة النقص في الكفاءات، والمشكلة السكانية الناجمة عن الإفراط في استيراد القوى العاملة تعد من أبرز المشكلات التي تعاني منها تلك الدول، مما يتطلب أن يكون التصدي لها جماعياً، وقضية التنسيق بين هذه الدول هي قضية حتمية تفرضها الظروف والتحديات التي تواجهها حاضراً ومستقبلاً.

وفي هذا الإطار يقوم مجلس التعاون بدور بارز في السعي نحو تحقيق التوجه الإقليمي الشامل لعملية التنمية، محاولاً ربط الجهود التي كانت متناثرة من قبل في المجالات المختلفة، إلا أن التكامل بين تلك الدول لن يكون وسيلة لتحقيق الاندماج ما لم تكن هناك إعادة تنظيم للهياكل الاقتصادية، إذ إن من أهم سلبيات الواقع الاقتصادي والتنموي لتلك الدول هو اعتمادها على الاستيراد من الخارج في كل شيء تحتاجه بدءاً من الغذاء وانتهاءً بأحدث وسائل التقنية الحديثة، وإذا كانت بعض هذه المواد المستوردة يمكن الاستغناء عنها، إلا أن الغذاء عامل رئيس لا يمكن الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال، ومع تكاثر أعداد السكان فإن الاعتماد الغذائي على الخارج يزداد

بحيث تصبح مشكلة «الأمن الغذائي» عقبة في تطوير تنمية متصلة ومستمرة. (٣٣)

ومع هذا كله يظل الواقع الأكثر إلحاحاً لتحقيق التلاحم والتكامل بين الدول الست هو الإفادة من ثرواتها الناضبة ومحاولة استخدامها الاستخدام الأمثل، والحصول على أقصى عائد اقتصادي واجتماعي وسياسي من ورائها، وبناء القاعدة الإنتاجية القادرة على تأمين مستقبل الأجيال القادمة.

وفي هذا الإطار يقتضي المسار الصحيح للتنمية ـ كما يتفق على ذلك المختصون ـ تبني مسالك معينة هي: (٣٤)

الاهتمام بالإنسان باعتباره وسيلة التنمية وغايتها، وذلك بالحرص على إكسابه المعرفة والمهارة وتطوير قدرته على التفكير والتحليل وإفساح المجال أمامه للإبداع والابتكار، وتحمل المسؤولية والمشاركة في اتخاذ القرارات.

تحديد أهداف واضحة للتنمية تنطلق من المفهوم الشامل، الذي يظل الإنسان محوره أيضاً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً.

إعادة النظر في أهداف التعليم والتدريب وبرامجهما ومؤسساتهما، والربط بين هذه الأهداف والبرامج والأهداف الكلية للتنمية، ويظل الإنسان أيضاً محوراً رئيسياً في هذا الربط.

تطوير أنظمة الخدمة المدنية والخروج بها من متاهة الازدواجية والتناقض، بحيث تكون فاعلة في تحقيق الهدف الجوهري، وهو استقطاب الكفاءات وتنميتها وإيجاد المناخ الملائم لها والإبقاء عليها.

علاج الخلل في هيكل العمالة، وذلك بتخطيط القوى العاملة وترشيد استخدامها، وتدريب الكوادر الوطنية وإحلالها في الوظائف الإستراتيجية، وحسن انتقاء العمالة الوافدة، وما لم تكن هناك مبادرة جدية مكثفة لعلاج هذه المشكلة فإن آثارها ستمتد إلى المجتمع بأسره، وتخلق من المشكلات والمحاذير ما له أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية، وقد تقضي على هوية بعض تلك الدول.

وإذا كانت التنمية مطمحاً تتطلع إليه جميع الدول، ومطلباً تسعى إليه، فهي بالنسبة لدول مجلس التعاون بالإضافة إلى ذلك قضية وجود ومصير، الأمر الذي يحتم أن يكون هناك إدراك للتنمية بهذا المعنى، وأن تكون لها أهداف واضحة نابعة من ذلك الإدراك، وتخطيط سليم لاستخدام الموارد البشرية والمادية الاستخدام الأمثل، وجهود متضافرة من القطاعات والمستويات كافة، والتزام سياسي قوي، ووعي اجتماعي ومشاركة فعلية منتجة من جميع فئات المجتمع ومؤسساته.

إن الاستجابة التي يقوم بها مجلس التعاون قد لا تلبي جميع هذه المطامح والمطالب بالقدر نفسه وعلى الدرجة نفسها من الأهمية، ولكنها بالتأكيد استجابات في الطريق الصحيح، وتظل قدرة المجلس

في المحافظة على الأمن القومي لدوله مرتبطة إلى حد كبير بقدرته على تحقيق تلك المطامح والمطالب، والتغلب على الصعاب كافة والعقبات التي تحول دون ذلك.

وبعد، جاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليؤكد أن دوله لا تريد أن تكون موجودة على الخليج بحكم الطبيعة وغائبة عنه بحكم الواقع، لا تريد أن تكتفي بالمشاهدة دون المشاركة، تريد أن يكون لها دور متميز في شؤون الخليج وأوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تريد أن يكون هذا الخليج عامل قوة ووصل، وليس عامل ضعف وفصل.

لقد جاء هذا التجمع الخليجي في مثل توقيته والملابسات التي صاحبت قيامه، ليضيف عنصراً جديداً ومهماً إلى المعادلات السياسية، التي تحكم الموقف الراهن في منطقة الخليج.

إن تسارع أنشطة المجلس وقدرته خلال الفترة التي انقضت منذ قيامه على تحقيق مستوى متقدم من الدينامية السياسية والوظيفية، التي تضخ عبر مختلف أجهزته ومؤسساته، يشكل من دون شك الاستجابة الحاسمة على التحديات التي واجهتها ـ ولا تزال تواجهها ـ دول المجلس في شتى المجالات من سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وأمنية.[٣٥]

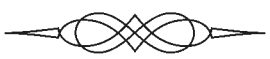

رسالة إلى أمة [٣٦]

إنه لمّما يثير الأسى في النفوس، ويدمي القلب حزناً وكمداً: أن الوضع الذي آلت إليه حالَتُكِ في هذا الزمن الرديء قد جعل مشاعر أبنائِك تتلبد، وتطلعاتهم تخمد، وجذوتهم تنطفئ، فهم لم يعودوا يحلمون بالوحدة كما كانوا يحلمون، ولم يعودوا يعبأون بالتضامن كما كانوا يعبأون، ولم يعودوا يحفلون بمفهوم الأمة كما كانوا يحفلون، ولا أدري كيف لأمةٍ مثلِكِ أن ترضى بمثل هذا الوضع، وكيف يمكن لها في مدة وجيزة من الزمن وتحت وطأة بعض النكسات والعثرات أن تتغافل عن وقائع التاريخ، وأن تتعامى عن حقائق الجغرافيا، وأن تشيح بوجهها وتغمض عينيها عن الإيجابيات مفضلةً أن تغرق حتى أذنيها في السلبيات، ولا شيء غير السلبيات.

ولكن من المؤسف أن هذه ـ واقعياً ـ هي طبيعة الأوضاع التي تحيط بِكِ، وهذا ـ فعلياً ـ هو واقع المناخ الذي يغلف أجوائِكِ، وتلك ـ عملياً ـ هي نوعية الظروف التي تخيم على أحوالِكِ.

لا شك أن الهزائم العسكرية التي تعرّضتِ لها كانت أليمة، ولا خلاف أن الأزمات السياسية التي مَررْتِ بها كانت عنيفة، ولا ريب

أن المشكلات الاقتصادية التي تُمسِكُ بخناقِكِ لا زالت مستعصية، وصحيح أن أوضاعك الاجتماعية والثقافية والفكرية لا تخلو من السلبيات، ولكن هل يجدر بأمة أصيلة مثلك أن تستسلم لهذه المعضلات والنكسات والعثرات؟ وهل يليق بأمة عريقة مثلكِ أن تشطب بجرة قلم تاريخاً حافلاً بالانتصارات والأمجاد، وأن تختم بالشمع الأحمر سجلاً ناصعاً من الإنجازات والبطولات؟ والعجيب في أمرِكِ أن المعطيات الهائلة التي تزخر بها جعبتك تؤكد نقيض كل هذه السلبيات وكل هذه المثبّطات.

أَلَسْتِ تلك الرقعة الهائلة من الأرض التي تمتد عبر قارتين وتنفرد بالإطلال على محيط يوصل إلى الشرق البعيد في آسيا، ومحيط يوصل إلى الغرب البعيد في أوروبا؟

أَلَسْتِ تلك القارة التي تلامس شواطئها بحراً يتصل بالحضارة الحديثة وبحراً يتصل بالحضارة العريقة؟

أَلَسْتِ ذلك الكيان الذي يمثل إمكانية استمرار الحضارة في العالم بما تحفل به أرضُكِ من مصادر وموارد وخيرات؟

والأهم من هذا كله، أَلَسْتِ ذلك الكيان الذي يتميز بالتجانس الثقافي واللغوي على الرغم من اتساع المساحة وبعد المسافة، بل وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت ولا تزال تبذل لطمس ثقافته ومحو فكره وهويته؟ ليس هذا فحسب، بل إن التجانس الثقافي واللغوي الذي

تتوحدين عبره من المحيط إلى الخليج يؤكده ويفرضه عامل توحيدي أكثر أهمية وأبعد أثراً في تكوين الأمم ورقي المجتمعات وهو عامل الدين، فلقد أعطى الإسلام لأبنائِكِ عقيدة، وكَوَّن لديهم شعوراً برسالة، بعد أن أحل وحدة العبادة محل التمزق والبعثرة، ورفض العصبية القبلية المفرِّقة وأحل محلها رباط العقيدة، وجاء بفكرة «الأمة» التي تستند على العقيدة، والتي كان من أساسها المساواة والتفاضل بالعمل والتقوى، وجاء التنزيل بلسان عربي مبين، فثَبَّتَ العربية وأكسبها منزلةً خاصة ومكانةً مرموقة وجعلها أساس العروبة حين جعل النسبة إليها، فكان لذلك أبعد الأثر في تكوينِكِ التاريخي والحضاري، وبمقدم الإسلام توافرت لأبنائِكِ الطاقة اللازمة لقهر عوامل الفرقة التي ظلت تجهض الفاعلية العربية ردحاً طويلاً من الزمن، وحين تحققت وحدتهم تيسَّر لهم أن ينطلقوا شعباً موحد الغاية والهدف، وليس كقبائل متنافرة متصارعة فيما بينها، وما إن تحققت الوحدتان الدينية والقومية حتى انقلب الضعف إلى قوة، والتفرق إلى تماسك، ثم إن الإسلام أمَدَّ أبناءَكِ برسالة صقلت نفوسهم، وشحذت هممهم، وضاعفت فاعليتهم أفراداً وجماعات، كما هذبت طباعهم، وأتَمَّت ما لديهم من مكارم الأخلاق.

توحَّد كيانُكِ إذن بالدين واللغة، وتجانس بالثقافة والفكر، بما أسقط كل انتماءات قديمة، وتوحَّد أبناؤكِ بالعقيدة الواحدة والثقافة

المشتركة، فاختفت انتماءاتهم العرْقية، وإذا بهم بين أمم الأرض أمة متمايزة بتعاليها على كل ما يَفرِّقُ ويشَتِّت.

ولكن الهزائم والنكسات التي لحقت بِكِ في تاريخك الحديث دفعت أبنـاءَكِ إلى البحث عن موضع الخلل في حياتهم وفيكِ باعتبارك الكيان الكبير، الذي يمثلهم وينتمون إليه، كما إن فشل التجارب الوحدوية بين أقطارك وأخطاء بعض دعاتها، كل ذلك قد غَذى نزعةً تجاهَلَتِ الماضي ولم تفَقْه الحاضر وأغفلَتِ المستقبل.

لقد عَجَزْتِ عن تحقيق تطلعات أبنائكِ نحو قضاياهم الأساسية:

يوم تَنَكَّرْتِ لأصالة تراثِكِ، فإذا أنت تلهثين خلف من أخذوا منكِ ونقلوا عنكِ.

يوم تراجَعْتِ عن انتمائكِ الأشمل، وعُدْتِ للمفاخرة بعصبيات إقليمية، ولم تكتفِ بذلك، بل أضَفتِ إليها تصنيفات عقائدية دخيلة، وتيارات فكرية عقيمة، تكرس الانقسام وتؤكد التمزق، وكأن تراثَكِ الحضاري والفكري لا يغنيك عن تسول الفتات.

يوم اغترَبْتِ عن أصولكِ الحضارية وجذورك الفكرية ونهجك الإسلامي، الذي كان هو الإطار والمحتوى الذي قام في ظله وجودكِ الظافر والمزدهر، حين كنت بالحق والصدق (خير أمة أخرجت للناس) توَحَّدْتِ في ظله، وتَجانَسْتِ بلغته، واستظَلَلْتِ بمنهجه، فَقُدْتِ العالم على طريق النور، وفَتَحْتِ أمام البشرية ممالك العلم والتقدم

والتطور، وأرسَيْتِ في كل أرض حَلَلْتِ بها قواعد وأركاناً للحضارة نَبَتتْ وأينَعَتْ وأثْمَرَتْ حتى بعد أن غاب ظِلُك وانحسر وجودُكِ.

هذا القصور عن تحقيق تطلعات أبنائِكِ نحو قضاياهم الأساسية يفرض عليْكِ:

أن تعي وتدركي أنك بالفعل تمثلين أمة واحدة، بمعنى أن ما يستهدف أطرافُكِ إنما يستهدف قلبُكِ، والعكس صحيح، وأن عليك أن تتَجمَّعي ضد الخطر المشترك ولا تتفرقي حوله.

أن تعي وتدركي أن المستهدف هو حضارتُكِ وثقافَتُكِ ودينُكِ ومنَهجُكِ الإسلامي الذي تعايَشْتِ في ظله كل الأديان، وذابت في بوتقته جميع الانتماءات العرقية والإقليمية والعصبية.

أن تعي وتدركي أنَّكِ بغير الإسلام لن تكوني، فإذا تمسكْتِ بدينك فإنك ستكونين على الطريق القويم والصراط المستقيم، طريق التماسك والوحدة، وصراط العزة والكرامة.

أن تعي وتدركي أن صراعات المصير لا تقبل ترف الخلاف مهما كانت مبرراتها، وإلاّ لوجَدْتِ نفسَكِ تبددين طاقاتُكِ سعياً وراء أهداف بديلة، وهي في كل الحالات ليست هدفُكِ الأصيل.

أن تعي وتدركي أن الكوارث والمحن التي تصيب الأمم تستنهض في العادة وعي أفرادها لكي يتأملوا حاضرهم وماضيهم محاولين استكشاف البواعث التي أدت إلى تلك الكوارث، وساعين إلى تفهم

مواطن الضعف والقصور والإخفاق التي قادت إلى تلك المحن، كما أنها تستثير في العادة وجدانهم وشعورهم لكي يستشرفوا آفاق المستقبل باحثين عن السبل، التي يستطيعون من خلالها التسامي على الكارثة التي داهمتهم، في حرصٍ على ألاّ يظلوا أسرى لها، وأن يتجاوزوا المحنة التي حلت في محاولة القفز على آثارها والتطلع للمستقبل الذي ينشدونه.

وبعد هذا وذلك، سامحيني إن كنتُ قد قسوتُ عليكِ، واصفحي عني إن كنتُ قد حَمَّلْتُكِ أكثر مما تحتملين أو تطيقين، متناسياً أنّكِ كأي أمة من الأمم ليست سوى مجموع أبنائها، فإذا صلحوا صَلَحَتْ، وإذا نهضوا نَهَضَتْ، وإذا استفاقوا أفاقَتْ، ولكنني مع ذلك أرجوك وألح في الرجاء ألاّ تَدَعي لليأس طريقاً إلى قلوب أبنائِكِ، ولا للقنوط سبيلاً إلى هممهم وعزائمهم، فعلى الرغم من كل السلبيات والمثبّطات والأحوال السيئة، لا يجب أن تدعيهم يندفعون نحو اليأس من كل شيء، أو تتركيهم ينجرفون نحو القنوط من أي شيء.

ذَكِّريهِمْ (إن كانوا قد نسوا أو تناسوا) أن أمماً أخرى مثل أمتهم مَرَّتْ بظروف ربما كانت أشد قسوة، وعانت من أحوال ربما كانت أكثر صعوبة، وقاست من أوضاع ربما كانت أسوأ نتيجة وتأثيراً .. أدَّتْ إلى تدميرٍ كاملٍ لمؤسساتها ونظمها ومعداتها، بل وإلى انهيار تام لمعنوياتها ونفسياتها، ولم يكن ذلك في الزمن الغابر أو في الماضي

السحيق، بل في عصرهم وفي أيامهم، ولكن تلك الأمم لم تستسلم لليأس، ولم ترضخ للقنوط، ولم تَدَعْ للنكسات والهزائم سبيلاً إلى إخضاعها أو تركيعها، بل إنها نفَضَت الغبار عن عزيمتها، وأزاحت الأنقاض عن حيويتها وديناميتها، وأزالت العقبات التي كانت تقف في مواجهة استعادة وحدتها وتكاملها وإعادة بناء مؤسساتها، ليس هذا فحسب، بل إنها عادت كرة أخرى لتنافس على القمة، ولتباري على الذروة، حتى استطاعت أن تَبُزَ بعض من تسببوا في دمارها وانهيارها، أو على أقل تقدير تجاريهم في نفوذهم وسطوتهم وتحكمهم في مقاليد الأمور.

ذَكِّرِيهُمْ (إن كانوا قد جهلوا أو تجاهلوا) أن السبب الحقيقي في الحالة التي وصَلْتِ إليها، والعلة الكامنة في النكسات التي تعرَّضْتِ لها تعود في المقام الأول إلى أولئك النفر منهم الذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم، وفقدوا صلتهم بربهم وخالقهم، فعميت قلوبُهم التي في صدورهم، وتاهت مراكبهم، وضَلَّت دروبهم، وإلى أولئك النفر منهم الذين أقفلوا على عقولهم الأبواب، وأوصدوا على فكرهم النوافذ، فجفّت ينابيعهم، وانحسر عطاؤهم، وانقطع نماؤهم، وإلى أولئك النفر منهم الذين ألهوا أنفسهم بالأهداف الشخصية والملذات المادية فضَعُفَ خُلُقُها، وقلَّ جهدها، وتراجع تقديرها وتحملها للمسؤولية الملقاة على عاتقها.

ذَكِّرِيهِمْ (إن كانوا لا يعلمون) بالمثل القديم الذي يقول : «إذا أردت أن تزرع لسنة فازرع قمحاً، وإذا أردت أن تزرع لعشر سنوات فازرع شجرة، أما إذا أردت أن تزرع لمائة سنة فازرع رجالاً»، وعليه فليكن هَمُّكِ الأول هو زراعة الأشخاص، فهم أساس النهضة والتقدم، وهم مصدر التنمية والتطور، وهم أدوات التحليق في عالم الإبداع. ولك المجد.

إنها ليست أزمة ثقافة .. ولكنها أزمة مثقفين[٣٧]

تقع على المفكرين والمثقفين في أي مجتمع من المجتمعات، وفي أي عصر من العصور، مسؤولية جسيمة، فما يقولونه وينادون به لا ينبغي أن يُعدّ لغواً يذهب أدراج الرياح، أو ترفاً فكرياً ما يلبث أن ينتقل إلى زوايا النسيان، ولكنه بذور تغرس في التربة الاجتماعية قد يثمر غرسها على جودته فيغل للمجتمع عطاءً ونتاجاً كأفضل ما يكون العطاء والإنتاج، وقد يثمر غرسها على سوئه فيغل للمجتمع بلاءً وشراً ما بعده بلاء وشر، وإذا كان ثمة سمة يتميز بها هؤلاء المفكرون والمثقفون فهي أنهم عادة لا يندفعون وراء تيارات أو أفكار عارضة دون أن يتدبروا أمرها، ويميّزوا غثها من سمينها، فقوام وجودهم هو أنهم يعرفون دون سواهم أن يواجهوا الأزمات بفكر مطمئن، وأن يتعاملوا مع الكوارث بتوجه عقلاني، وأن يطلوا من خلال العابر على ما هو باق وثابت، ومن خلال الحاضر على ما هو مقبل وآت.

ولئن كان واجب المفكر والمثقف دوماً أن يخلص لمجتمعه وفكره، وأن يتحاشى شطحات الفكر وزلاته، فإن من حق المجتمع عليه ألاّ يزيد في تعقيد المفاهيم واضطراب الأفكار أو تضاربها، وأن يقدم

من الأمر كل مدروس، ومن الرأي كل مبحوث، والتوجهات التي يريد أن يبثها وينشرها ينبغي أن يبنيها على أساس دراسة علمية دقيقة ومستفيضة لمضمونها وطرق تحقيقها، وللواقع الاجتماعي والبيئة السياسية التي تنطلق منها، وألاّ يكتفي بالتشدق بها وتكرارها بمعزل عن ذلك الواقع وتلك البيئة.

ولا أريد أن أذهب مذهب الذين يبالغون في دور المثقفين والمفكرين إلى الحد الذي يعتبرون فيه أن المسؤولية عن كثير من الكوارث في تاريخ الأمم والشعوب لا تقع في الحقيقة على السياسيين والقادة الذين يتسببون في تلك الكوارث، وإنما تقع قبل ذلك على أولئك المفكرين والمثقفين الذين لم يخلصوا لفكرهم فأطلقوه مدفوعاً برغبة أو برهبة، وجبنوا عن تجلية الحقائق وإيضاح الوقائع، وخانوا الأمانة العلمية، ولم يتنبهوا أو ينبهوا إلى مواطن الزلل ومكامن الخطر.

إذا كانت هذه هي ملامح الدور المهم الذي يميز المفكرين والمثقفين عبر الزمان والمكان، فمن المؤسف أن بعض الذين يصنفون أنفسهم في عداد هذه الفئة في عالمنا العربي لم يتمكنوا من ممارسة الدور الحيوي الذي استطاع نظراؤهم في المجتمعات الأخرى أن يقوموا به ، فهم يجمدون حين تنبغي المرونة، ويتقوقعون حيث يجب التحرك، وهم يقدمون رجلاً ويؤخرون أخرى حيث يتحتم الثبات وعدم التذبذب.

وينقسم المثقفون الذين نشير إليهم إلى فئتين : منهم من هاجر هجرة خارجية، فلم يعودوا يستنشقون هواء الوطن الذي ولدوا فيه،

أو يتنسمون عبير المجتمع الذي ترعرعوا في كيانه، ومنهم من هاجر هجرة داخلية بمعنى الانغلاق والانكفاء على الذات، فهم موجودون في أوطانهم بأجسادهم وبارتباطاتهم الحياتية اليومية، ولكنهم غير موجودين بعقولهم ولا بقدراتهم وطاقاتهم الفكرية الحقيقية، يعيشون على الهامش بمنأى عن المشاركة بفاعلية وإيجابية في القضايا الحيوية التي تمس بلدانهم وأوطانهم، يشاهدون الأحداث تجري أمامهم، ويرون الكوارث والمحن تعصف بأمتهم، ولكنهم عاجزون عن الإسهام في تحليل أسبابها ودوافعها، قاصرون عن الإدلاء بدلوهم في كيفية معالجتها والتخلص من عواقبها، تراهم يعيشون في أبراج عاجية يقتاتون على مجردات ومطلقات abstracts لا صلة لها بضجيج الحياة وصخبها، ويتعاملون مع مسلمات عفا عليها الزمن ولم تعد تتفاعل مع الأحداث والتيارات التي تعصف بمجتمعاتهم وأوطانهم.

ومما يضاعف من حدة الأمر أن الإطار الفكري الذي يعَبّر عنه هذا النمط من المفكرين والمثقفين العرب يعاني هو الآخر من خلل أساسي، لأن معضلة هذا الإطار في تقديري ذات شقين :

الشق الأول : هو أن بعض التنظيرات أو الأطروحات الفكرية العربية التي مارست تأثيرها على الفرد العربي ذات يوم، كانت قد تشكلت بفعل عوامل خارجية لم تكن نابعة من صميم الوضع العربي أو منطلقة من جوهر الواقع العربي، ولذا لم تُلبّ

تلك الأطروحات في معظم الحالات التطلعات العربية الحقة، أو تتسق مع التشوف العربي الواقعي، أو تتطابق مع الوجدان العربي الأصيل، ولم يكن من المعقول أو المقبول أن تستمر تلك الأطروحات في أن تكون المرتكز الوحيد الذي تستند إليه النخبة المثقفة في معالجتها للمشكلات العربية الراهنة، خاصة وأن الجموع العربية التي أضحت أكثر وعياً وأشد حساسية قد ضاقت ذرعاً بتلك الأطروحات لأنها لم تعد تعبر عن مشاعرها، ولم تعد تلبي تطلعاتها، فكان أن أخذت تَنْفَضّ عنها وتتطلع يمنة ويسرة في حيرة وارتباك شديدين بغية العثور على مخرج وعلى بديل تشفي به غليلها إلى تنظير يتفق مع روح العصر ومع متطلبات الأوضاع بما تفرزه من معطيات فكرية جديدة.

الشق الثاني : ويتمثل في جنوح فئات فكرية وثقافية معينة إلى الاستئثار بالتيارات الفكرية العربية وتعَمُّدها احتكار تلك التيارات من منطلق التفوق الثقافي واعتبارات الأسبقية التاريخية، ومن ثم تنصيب نفسها على أساس أنها الناطقة باسم الفكر العربي، وأن ما عداها ليسوا سوى فئات متطفلة على مائدة الثقافة العربية تمثل ما يسمونه بـ»البداوة الفكرية».

وإذا كان الأمر كذلك، فما هو السبيل إلى معالجة الخلل وتقويم الانحراف الذي شَلّ قدرة هؤلاء المثقفين على تحقيق الصدقية والتقدير وأدى من ثم إلى تهميش دورهم في المجتمع؟

إن السبيل الأمثل في تقديري لتحقيق ذلك يقتضي:

أن ينأى بعض المثقفين العرب عن الوقوع في أحابيل المعايير المزدوجة حتى يكونوا مخلصين لفكرهم، أمناء على كلمتهم، شرفاء أمام مسؤولياتهم، وأن يربأوا بأنفسهم عن أن يكونوا تجار فكر لا مفكرين، أو سماسرة ثقافة لا مثقفين.

وأن ينزل بعضهم من أبراجهم العاجية ليعيشوا هموم وطنهم، ويتعاملوا بواقعية مع قضايا بلادهم، ويتفاعلوا بإيجابية مع ضمير أمتهم.

وأن يعي بعضهم عمق الوجدان الديني في مجتمعاتهم، ويعترفوا أن الإسلام هو المفتاح الحقيقي والأصيل للتعامل مع المشكلات والقضايا التي تتعرض لها تلك المجتمعات، وأنه أساس تطور الإنسان العربي وسر استمراريته التاريخية.

وأن يكف بعضهم عن النظر بإحباط للحضارة العربية الإسلامية ودورها، والنظر بإعجاب مبالغ فيه للحضارة الغربية وتأثيرها.

إنهم بذلك وبذلك وحده يكسبون تقدير الناس، ويحققون الصدقية التي هي عنوان نجاحهم وقدرتهم على التأثير.

إنهاء الوصاية على الفكر العربي، والتسليم بأن الثقافة لا يمكن أن تكون حكراً لفئة عربية دون أخرى، وأن الفكر لا يصح أن تستأثر به نخبة عربية دون أخرى، وإذا كانت بعض الظروف التاريخية

والعوامل الاجتماعية والثقافية قد أدت إلى استئثار فئات معينة بالساحة الفكرية العربية لمدد من الزمن، فإن ذلك لا يجب أن يعني استمرار تلك الفئات في احتكارها للقيادة الفكرية في العالم العربي، غير عابئة بالتطورات الزمانية والمكانية التي طرأت على الساحة العربية، وبالمحتوى والمضمون الجديد الذي أخذت تعبر عنه تيارات وقيادات جديدة استطاعت أن تفرض نفسها وتثبت وجودها وتستعيد دورها التاريخي المميز .

التسليم بأن حق الاختلاف هو حق طبيعي ينبغي التعامل معه من منظور حضاري، وبمنأى عن العاطفة، والانفعال، وبمعزل عن الدوافع والأبعاد الشخصية، فمن حقي أن أختلف معك، ومن حقك أن تختلف معي، ومن حقنا نحن الإثنين أن نعبر عن رأينا وأن ندافع عن هذا الرأي، ومن حق المفكر أن يكون له رأي، ومن حق المثقف أن يختلف مع مثقف آخر، ولكن هذه الاختلافات جميعها يجب أن تتم في إطار السعي نحو تحقيق الصالح العام، وفي مجال الحرص على البحث عن نقاط الالتقاء ، وبحيث يجب ألاّ يكون الاختلاف نهاية العالم، ولا يجب في الوقت ذاته أن يكون منطلقه هو الفرقة وإشاعة الإنقسام، أو أن يؤدي إلى الهدم بدلاً من البناء، أو إلى التخريب بدلاً من التعمير.

وبعد، فليس إسرافاً في القول ولا ترفاً في الكلام الزعم أن المثقفين العرب، وخاصة في هذه المرحلة، مدعوون إلى استنفار كافة طاقاتهم

الذهنية ومَلَكاتهم الفكرية وعدتهم العلمية وأدواتهم الثقافية، لطرح صياغة متطورة للواقع العربي الراهن، تستفيد من دروس وعظات وعبر ما شهدته المنطقة من أحداث وأزمات، وتنسجم مع الحقائق والمعطيات التي أفرزتها، ولا تزال تفرزها المستجدات الجديدة الطارئة على المجتمع الدولي المعاصر، وقبل ذلك وبعده تنطلق من القيم والمبادئ والمثل السامية النبيلة المتأصلة في ضمير هذه الأمة وفي وجدانها، والتي من شأن التخلي عنها الانغماس في المزيد من الضياع والتخبط والأزمات.

تحديات أمام الفكر العربي[٣٨]

قد نفهم ونستوعب بل ونقدر الأسباب والدوافع التي حدت بالعقل العربي إلى التخلف عن مواكبة ركب العلم والاختراع والابتكار، وليس هذا هو مجال التعرض لتلك الأسباب والدوافع، أو التنقيب عنها والبحث فيها، أو إخضاعها لمعيار التحليل والتبرير، ولكننا نعجب أشد العجب لتخلف الفكر العربي، والفكر السياسي العربي بالتحديد، عن مواكبة النظريات التي تطرح أنساقاً فكرية متكاملة تستنطق التاريخ، وتمحص الحاضر، وتستشرف المستقبل.

نحن نعلم أن المنعطفات التاريخية الحاسمة التي تواجه البشرية تموج دائماً بالفكر، وتزخر بالنظريات، وتفيض بالأطروحات العلمية، التي تسعى جاهدة إلى تفسير ما يجري من أحداث، وإلى وضع تصورات محددة للمستقبل. ونحن نعلم أن من شأن مثل تلك المنعطفات أن تكون حافزاً للعودة إلى الماضي، ودافعاً إلى الارتماء في أحضان التاريخ، والاهتمام بتفسيره وتعليله وفلسفته، والتفكير في دور الإنسان في التطور التاريخي، ومن ثم الخروج بنتائج وتصورات تؤثر على حاضر الإنسان ومستقبله، فاغسطينوس الذي عاصر إحدى

تلك المنعطفات التاريخية، التي شهدت تداعي العالم القديم وسقوط روما تمكن من أن يضع أول نظرية شاملة في تعليل التاريخ كان لها أثر كبير في مسيرة الأحداث في المراحل التاريخية الآتية.

وابن خلدون الذي عاصر هو الآخر منعطفاً تاريخياً حاسماً شهد انقسام العالم الإسلامي إلى دول متنافرة متناحرة تَغِيرُ عليها جحافل الغزاة... استطاع أن يضع نظريته العملاقة في العمران البشري وقوانين التطور الاجتماعي، فكان بذلك أول من نظر في الاجتماع الإنساني نظرة علمية شاملة، وعلى أساس منهج وضعي دقيق، وأول من أثبت أن للتاريخ قوانين يسير عليها وتحكم التطور في المجتمعات البشرية، وأن للدول أعماراً كأعمار الأفراد، وأنها كائنات حية لها ميلادها فنموها فنضوجها ثم انحلالها وفناؤها.. كل هذا وفقاً لقانون دقيق ترتبط فيه الأسباب بالمسببات والنتائج بالمقدمات.

ومن المؤكد لدينا أن العالم المعاصر الذي نعيش فيه يواجه إحدى تلك المنعطفات التاريخية الحاسمة، وذلك لسببين رئيسين أو لحقيقتين بارزتين :

السبب أو الحقيقة الأولى هو أنه بات واضحاً أن مستجدات كثيرة قد طرأت على العلاقات الدولية، وأن متغيرات عديدة قد حدثت في أوضاع المجتمع الدولي في المرحلة التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، ومن ثم زوال الحرب الباردة وانقضاء عهد نظام «الثنائية

القطبية» الذي بسط نفوذه وأحكم قبضته على العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، هذه المستجدات والمتغيرات جعلت الهيكل الجديد للنظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة نسيجاً وحده وفريداً في نوعه، وأدت من ثم إلى اتسامه ببعض الصفات والخصائص التي مَيَّزته عن غيره وجعلته يستأثر بشكل جديد وصورة فريدة لم تشهدها النظم السابقة، ولم تتصف بها الهياكل القديمة، كان لا بد لمثل هذا الوضع أن يؤدي إلى وجود انقسام عميق وخلاف شديد بين علماء العلاقات الدولية حول شكل هذا الهيكل الجديد والصورة التي سيكون عليها التوزيع الجديد للقوى في العالم، وكذلك حول طبيعة المبادئ والقيم التي تستند عليها وتنطلق منها العلاقات الدولية في ظل الأوضاع الجديدة، وحول طبيعة الصراع الدولي، سواء بالنسبة لتغيّر أطراف هذا الصراع وتوازناته، أو بالنسبة لتبدّل دوافعه ومنطلقاته.

وكان لا بد لمثل هذا الوضع أن يؤدي أيضاً إلى إثقال الساحة الفكرية الدولية بالنظريات المتعارضة وإتخامها بالتصورات والأطروحات المتباينة، التي تحاول كل منها أن تفرض نفسها وتثبت وجودها وتؤكد مصداقيتها.

أما السبب أو الحقيقة الثانية التي تجعلنا نؤكد أن العالم المعاصر الذي نعيش فيه يواجه منعطفاً تاريخياً حاسماً، فتتلخص في أن كثيراً من المؤشرات والمعطيات تؤكد أن «ثورة» عالمية جديدة لاحت في الآفاق،

وأن رياح «حضارة» عالمية جديدة مواكبة لهذه الثورة هَبَّت في الأجواء، وهي «كثورة» توازي في انطلاقتها وعنفوانها الثورتين العالميتين، اللتين تعرضت لهما البشرية حتى الآن، وهما الثورة الزراعية والثورة الصناعية، كما أنها «كحضارة» وإن كانت تعد استمراراً للحضارة الغربية التي سادت واستحكمت منذ القرن السادس عشر الميلادي، إلا أنها بعد استكمال مقوماتها واستواء عودها في طريقها لأن تشكل حضارة جديدة بملامح وسمات وخصائص متميزة، هذه الثورة الجديدة التي يطلقون عليها اسم «الثورة التقنية» أو «الثورة المعرفية» أو «الثورة المعلوماتية» تحمل في طياتها تحولات وتغيرات جذرية بدأنا نلمس بعض بوادرها في المجتمعات الصناعية المتقدمة وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين ظلت بوادر أخرى خامدة تحت الرماد في انتظار العوامل والظروف التي سوف تؤدي إلى اندلاع ألسنة لهيبها وتطاير شررها في عنان السماء، ومن ثم انتقال عَدْواها إلى بقية المجتمعات وانتشار تأثيرها في بقية الدول.

وما كان بالإمكان، وكل هذا يجري في العالم الذي نعيش فيه، أن نصم آذاننا أو أن نغمض أعيننا أو أن نسد منافذ فكرنا عن تتبع بوادر وملامح هذه التحولات والتغيرات التي تطل علينا صباح مساء، وتلح على عقولنا وألبابنا، وتتسلل إلى مشاعرنا وأحاسيسنا، فنحن نعلم أنه بفضل التطور المذهل في وسائل الإعلام وأدوات الاتصال الحديثة أصبح الإنسان المعاصر وثيق الارتباط ومتين الصلة بكل ما يجري

في هذه «القرية الكونية»، التي نعيش فيها ونتأثر بكل ما يجري في أرجائها وربوعها، فالمسافة الزمنية بين وقوع أي حدث والعلم به في طريقها إلى الزوال، كما أن المسافة بين الموقع الجغرافي الذي يقع فيه الحدث وموقع من يعلم به في طريقها هي الأخرى إلى التلاشي، معنى ذلك بالتبعية وبالضرورة تأثرنا بشكل مباشر بكل ما يجري في أي موقع من المواقع وفي أي وقت من الأوقات.

ولكن من المؤسف والمحزن معاً أن نلاحظ أننا منذ أن بدأنا ندلف إلى هذا المنعطف الحاسم، ومنذ أن صرنا نلمس ملامح التغيرات وبوادر التحولات فيه ـ أي منذ نهاية الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي على وجه التقريب ـ فإن جميع النظريات والأطروحات الفكرية التي تعالج وتحلل تلك التغيرات والتحولات كانت ولا تزال تطل علينا من الغرب. وسواءً صيغت تلك النظريات والأطروحات بتأثير الأوساط الرسمية في الدول الغربية أم انطلقت من دوافع أكاديمية علمية محضة، فإن الاعتقاد السائد هو أنها جاءت لتعبر عن مصالح قومية أو تيارات سياسية معينة.

وعلى الرغم من أن تلك النظريات والأطروحات لا تعكس واقعاً محلياً محدوداً، أو تنطلق من أطر جانبية معزولة، ولكنها تعالج ظواهر عالمية وحضارية شاملة .. على الرغم من ذلك فإننا لم نسمع عن نظريات مشابهة انطلقت من الفكر العربي، أو عَبِّرت عن

المنهجية الإستراتيجية العربية، سواء جاءت انعكاساً لمصالح قومية عربية أو انطلقت من مجهودات أكاديمية علمية صرفة.

فلقد قرأنا وسمعنا وتابعنا نظرية (صامويل هانتنجتون) حول «صراع الحضارات»، التي يزعم فيها أن المنازعات والصدامات العالمية الجديدة ستنطلق من الاختلاف بين الحضارات، ويرى أنه في الوقت الذي كانت فيه الحروب تنشب بين إمبراطوريات ودول وأيديولوجيات، فإن الحروب التي ستنشب بعد أفول الحرب الباردة ستكون بين الحضارات، والتي يحددها بالغربية والكونفوشية واليابانية والإسلامية والهندية والسلافية الأرثوذكسية والأمريكية اللاتينية وربما الأفريقية، ويدعي في النهاية إن تحالفاً كونفوشياً إسلامياً سيمثل التحدي الأساسي للحضارة الغربية.

ولقد قرأنا وسمعنا وتابعنا نظرية (فرانسيس فوكوياما) حول «نهاية التاريخ»، التي يزعم فيها أن النموذج الليبرالي الديمقراطي الغربي المعاصر يمثل قمة ما يمكن أن تتوصل إليه البشرية ونهاية التطور التاريخي للسياسة والاقتصاد، الأمر الذي سوف يؤدي إلى قيام نظام عالمي موحد ومتجانس تعم فيه الحريات السياسية وحقوق الإنسان بالمفهوم الغربي ونمط الاقتصاد الليبرالي، وتنعم فيه «الأمم المتقدمة» بتفوّقها التقني ومؤسساتها الديمقراطية.

ولقد قرأنا وسمعنا وتابعنا نظرية (بول كينيدي) حول «صعود وسقوط القوى العظمى»، التي حاول فيها صياغة قانون عام مؤداه:

أنه إذا تجاوزت الالتزامات الإستراتيجية لأي دولة عظمى إمكاناتها الاقتصادية .. ضاعت قوتها وذهب ريحها وزالت هيبتها ووهن العظم منها، واعتقاده الراسخ إن هذا القانون العام ينطبق على الدول العظمى في أي مرحلة من مراحل التاريخ، فهو قد انطبق في الماضي وهو قابل للتطبيق في المستقبل.

أما في الحاضر فهو يرى أنه ينطبق بكل دقة على الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فإنه يصل إلى فرضيته الشهيرة بأن مكانة الولايات المتحدة في طريقها إلى الهبوط والتدهور في العقود القادمة، وأنها تسير في نفس المسار الانحداري الذي سارت فيه بريطانيا منذ قرن من الزمان.

ولقد قرأنا وسمعنا وتابعنا نظرية (الفين توفلر) حول «الموجة الثالثة» التي ينظر فيها إلى التاريخ باعتباره حلقات متعاقبة من التغيير على شكل «موجات»، شهدت البشرية منها حتى الآن «موجتين» عظيمتين، عملت كل منهما على إزالة الثقافات والحضارات التي سبقتها، واستبدلتها بنوعيات من الحياة لم يكن يتصورها أو يتخيلها أولئك الذين أتوا من قبل، وهو يجزم أن «الموجة الأولى» التي قامت على أساس «الثورة الزراعية» قد استنفذت أغراضها، وانتهت عملياً وفعلياً فيما عدا بعض الجيوب الصغيرة في أفريقيا وجنوب أمريكا، أما «الموجة الثانية» التي قامت على أساس «الثورة الصناعية»، وغيرت أوجه الحياة جذرياً في أوروبا وشمال أمريكا في غضون قرون

معدودة، فعلى الرغم من أنها لا تزال سائدة في كثير من الدول، إلا أن «موجة ثالثة» قامت على أساس «الثورة التقنية» بدأت تندفع وتتدفق عبر البسيطة محوّلة أو مغيّرة كل شئ تلمسه في السياسة والاقتصاد والمجتمع، بل وفي التركيبة النفسية للشخصية البشرية ذاتها، وهو يرى أن الصراع العالمي الرئيس الجديد لن يكون بين الإسلام والغرب أو «البقية ضد الغرب» كما يتوهم (هانتنجتون)، ولن ينطلق من مقولة بداية انهيار أمريكا كما يتخيل (كينيدي)، ولن يتأسس على سراب نهاية التاريخ كما يزعم (فوكوياما)، ولكنه يتمثل في التقسيم المقبل للعالم إلى ثلاث حضارات (موجات) متميزة ومختلفة ومتصارعة؟

في خضم هذا الضجيج التنظيري والصخب الأكاديمي، وإذا سلمنا بأن هناك بالفعل تغيرات وتحولات جذرية جديدة تشهدها هذه المعمورة أو هذا العالم الذي نعيش فيه، فإن المرء لا يملك إلا أن يتساءل: ما هو موقف الفكر العربي إزاء هذه التغيرات والتحولات؟ وكيف يتسنى له أن يطرح منظوراً واضحاً خاصاً به أو نسقاً فكرياً متكاملاً، يعبر عن وجهة نظره للتكيف مع أبعاد تلك التحولات والتغيرات، والتعايش مع مقتضياتها، وتلمس خطاه ومواضع أقدامه في دروبها ومتاهاتها؟

إن الفكر العربي لا يمثل منطقة نائية معزولة عن العالم لا تؤثر أو تتأثر بما يموج به من نظريات وما يزخر به من أفكار وأطروحات،

فمما لا ريب فيه أن المخزون الديني والحضاري الثري للمنطقة التي يمثلها هذا الفكر العربي، وواقع هذه المنطقة الاقتصادي والبشري الغني، وموقعها الإستراتيجي الفذ .. كل تلك عوامل تحتم أن يكون للفكر الذي يمثلها صوت مسموع، إن لم يكن في دنيا العلم والاختراع، فعلى الأقل في عالم الفكر والإبداع.

ولكن المعضلة الكبرى هي أن الفكر العربي لا يدخل في المنعطف التاريخي الحاسم الذي سبقت الإشارة إليه وهو صحيح الجسم، قوي البنيان، كامل العافية، ولكنه يدلف إليه وهو يعاني من خلل ما .. من أزمة ما .. ونحن نعلم أن الازمات الكبرى عندما تنشب لابد أن تكون لها مسوغات موضوعية كامنة في الأعماق، ولولا ذلك لما نشبت تلك الأزمات أساساً، ولكننا في العادة لا نتبين وجود هذه المسوغات لأول وهلة، الأمر الذي يجعلنا نتعجب ونستنكر نشوب الأزمة، ونعد ذلك كارثة حلت بنا، ولكن معرفة السبب تُبطِل العجب ـ كما يقولون ـ ونحن نعلم من استقراء التاريخ واستنباط دروسه وعبره إن معرفة السبب تقتضي ظهور مفكر كبير قادر على الغوص في أعماق الواقع لاستنباط الحقائق واستلهام العبر واستكشاف الدروس، هذا المفكر الكبير هو بمثابة الطبيب الماهر، فكما أن الطبيب النطاسي هو الذي يستطيع تشخيص المرض بشكل صحيح وسليم، فإن المفكر الكبير هو الذي يستطيع أن يشخص بدقة العلة التي يعاني منها المجتمع، والسقم الذي تشتكي منه الأمة، وليس من قبيل المبالغة والحالة هذه وصف

المفكرين الكبار بأنهم «أطباء حضارات»، وكلما كان الداء وبيلاً والعلة خطيرة يكون المفكر قادراً ومتمكناً مما يؤكد حقيقة أن المفكرين الكبار لا يظهرون عادة إلا في المنعطفات التاريخية الحاسمة أو في أثناء الأزمات المستعصية.

سيظل الفكر العربي إذن في انتظار الطبيب الذي يستطيع أن يضع يده على علته ومكمن دائه، والذي يتمكن من أن يصف له العلاج الناجح والدواء الشافي، والذي يجرؤ أن يطرح أمام العالم نظريته أو منظوره الفكري المتكامل الذي يستنطق تاريخه، ويمحص حاضره، ويستشرف مستقبله.

شخصية الأمة: مقوماتها ومصادر تكوينها [٣٩]

يطيب للإنسان من حين لآخر العودة إلى كتب التراث، والتنقيب فيما تحتويه من ذخائر ومعارف ومواعظ وعبر، ولقد لفت نظري أن التراث العربي قد حفل بضروب شتى من الشعر والنثر والخطب والأمثال والقصص في إبراز صفات العربي وخلقه وطبائعه.

نقل لنا التراث على سبيل المثال المناظرة الشهيرة التي جرت بين النعمان بن المنذر وكسرى أنو شروان، والتي تعد بحق وبكل المقاييس الحديثة ندوة علمية أو ملتقى أكاديمياً حول مفهوم الشخصية القومية، جمع مفكرين من الروم والفرس والهند والصين والعرب، حيث قدم كل وفد من تلك الأمم دراسة شاملة وعرضاً وافياً لشخصية أمته، وقد تضمن العرض الذي قدمه الوفد العربي الملامح والصفات التي تتسم بها الشخصية العربية.

نلاحظ في ذلك العرض وفي غيره من النماذج: أن النمط الذي دأب التراث العربي القديم على طرحه في إبراز ملامح الشخصية العربية، ينسب للعرب دائماً كل فضيلة وينفي عنهم كل رذيلة، ويندرج في هذا الإطار وصف الجاحظ للعرب حين قارن بينهم وبين غيرهم

من الأمم (البيان والتبيين ص/٥ وما بعدها)، كما يندرج في هذا الإطار أيضاً رأي ابن المقفع في العرب، والذي لا يقل تعصباً عن رأي الجاحظ، وقد أورده الأستاذ محمد كرد علي في كتابه «أمراء البيان» (ص/٩٧)، ويندرج في نفس الإطار كذلك وصف الألوسي للعرب بعد استعراض طويل لتاريخهم ومناقبهم وآدابهم، وذلك في قوله : «والحاصل أن العرب لما كانوا أتم الناس عقولاً وأحلاماً، وأطلقهم ألسنة، وأوفرهم إفهاماً، استتبع ذلك لهم كل فضيلة، وأورثهم كل منقبة جليلة» (بلوغ الأدب في معرفة أحوال العرب (ص/١٤٦).

إن الحديث في الواقع عن شخصية الأمة ـ أي أمة ـ قديم قدم الوعي البشري نفسه، وشامل للبشر جميعاً يمارسونه ويمارس حيالهم دون استثناء، ولكن منذ بدء التفكير في دراسة شخصية الأمة لا تزال بعض التساؤلات مطروحة حتى يومنا هذا .. فهل هناك بالفعل ما يمكن أن نسميه سمات جماعية موحدة لشخصيات الأمم؟ وإذا كانت توجد فهل بالإمكان ملاحظتها ودراستها بشكل موضوعي وعملي؟ أو أن «الشخصية القومية» ليست في الواقع سوى «صور» في أذهاننا ـ كما يقول المفكر الأمريكي والترليبمان ـ تم اختيارها، ومن ثم تشويهها بواسطة «عدسات» حضارية معينة؟ وهل شخصية الجماعة كُلَّ موحد ومتناغم، أو أنها تتكون من أجزاء ومتناقضات متعددة، لا يمكن توحيدها أو التأليف بينها في تركيبة واحدة؟ ثم، ما هو مدى ثبات الشخصية القومية على مر العصور،

وما هو مدى استمرار الملامح والسمات السلبية والإيجابية التي قد تتصف بها؟ فهل لا يزال سكان شمال غرب أوروبا في العقد الأول من هذا القرن الحادي والعشرين - على سبيل المثال - يشبهون في خصالهم وصفاتهم القبائل الجرمانية، التي عاشت في تلك المنطقة منذ ألف سنة خلت؟ أو، هل لا تزال الصفات والملامح التي يتسم بها سكان الجزيرة العربية في المرحلة التاريخية الراهنة هي ذات الصفات والملامح التي كانوا يتسمون بها في العصر العباسي أو الأموي، أو حتى في العصر الجاهلي؟

يؤكد بعض العلماء والمفكرين وجود مثل تلك الاستمرارية في الصفات والخصال والسمات، ويعزونها في بعض الحالات إلى المحددات العِرْقية التي تخضع لها الشعوب، وفي حالات أخرى إلى التأثيرات التي تفرضها البيئة الطبيعية، وهم يرون أن وحدة الشخصية القومية عبر التاريخ، واستمرار السمات الإيجابية والسلبية فيها هو في واقع الأمر استمرار الظروف، التي أدت إلى نشوء هذه السمات سواء في صورتها الإيجابية أو السلبية، وما ثبات هذه الشخصية على مدى تاريخ الأمم الطويل سوى انعكاس لاستمرارية هذه العوامل.

إلا أن الرأي السائد، الذي تعبر عنه فئة أخرى من العلماء والمفكرين يعد أن الشخصية القومية هي في الواقع نتاج للتاريخ، وليست محصلة للجغرافيا، بمعنى أنها تخضع للتغيير وتنقاد للتحول، وإن اختلفت نسبة ذلك التغيير من وضع إلى آخر، أو اتسم ذلك التحول بالبطء الشديد،

وبشكل يجعل متابعته وتوقع حدوثه أمراً بالغ الصعوبة، فالشخصية القومية مهما كانت درجة ثباتها هي نتاج عوامل معينة في حياة المجتمع أدت إلى تشكيلها في هذه القوالب أو الأنماط الثابتة، ويرى هؤلاء المفكرون أن الشخصية القومية لا تتحدد بأسس ثابتة لا تتغير أو بعوامل جامدة لا تتبدل، فهي لا تتعدى في أحسن الحالات كونها مجرد طرق تفكير وشعور وسلوك متماثلة ومهيمنة نسبياً، يحققها شعب من الشعوب عن طريق تفاعله وعلاقته الدينامية في إطار تاريخي محدد، وبذلك فإن الشخصية القومية لا تستند إلى جوهر أو تركيبة نفسية وعقلية ثابتة، ليس للعوامل والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والنفسية والفكرية تأثير عليها .. فبما أن هذه العوامل الدينامية هي عوامل متحولة عبر التاريخ، فمن الطبيعي أن تكون الشخصية القومية هي الأخرى متغيرة ومتحولة عبر التاريخ.

ويترتب على ذلك عدم إمكانية اللجوء إلى عامل واحد فحسب، والاستناد إليه والانطلاق منه باعتباره العامل الوحيد والمتفرد، الذي يمكن عن طريقه تفسير وتحليل الشخصية القومية، يستوي في ذلك أن يكون هذا العامل عِرْقياً، (وهو الذي يفترض أن الكائنات الإنسانية تولد متميزة بحتمية نفسية وعقلية، تفرض عليها حتمية اجتماعية وسياسية أو حضارية معينة، وترجع إلى خصائص تنتمي إليها هذه الكائنات عرقياً، أو إلى «جوهر» تنتمي إليه قومياً)، أو أن يكون سيكولوجياً، (وهو الذي يفترض أن الكيفية التي تتم بها تربية

الأطفال في الشهور والسنين الأولى، سواء بالنسبة للتقميط «أو ما نسميه الكوفلة»، أو التغذية بالطرق غير الطبيعية، أو بالنسبة لأسلوب التربية .. أن هذه الكيفية هي التي تحدد الشخصية القومية)، أو أن يكون جغرافياً، (وهو الذي يفترض أن البيئة الطبيعية وما يترتب عليها بالنسبة للموقع والمناخ والتضاريس وخلافه، هي العامل الأساسي الوحيد الذي يشكل الشخصية القومية، وهو ما يسمى بالحتمية الجغرافية)، أو ما إلى ذلك من العوامل المختلفة.

إن من شأن نظرية العامل المتفرد الوحيد هذه تضييق المجال أو الإطار الذي يمكن من خلاله دراسة تكوين وتشكيل الشخصية القومية، وذلك بحصر ذلك المجال في عامل متميز وحيد دون غيره من العوامل الأخرى، في حين أن ما يميز أمة من الأمم أو شعباً من الشعوب عن غيره إنما هو الصورة المتكاملة التركيبية لتفاعل عدد كبير من العوامل في ظل ظروف تاريخية ونفسية وانثروبولوجية واجتماعية لمجتمع من المجتمعات.

قادتني اهتماماتي بهذا الموضوع الشيق إلى اقتناع بأن تفاعل هذه الخصائص مجتمعة، الذي يؤدي من ثم إلى بلورة الملامح الرئيسة للشخصية القومية، يرتكز على محور أساسي يتمثل في الواقع السياسي المحدد الذي تعيشه أمة من الأمم أو شعب من الشعوب في مرحلة تاريخية معينة، والمقصود هنا بالواقع السياسي المحدد هو التركيبة التي تتكون من النظام السياسي والحضاري والثقافي والمذهبي، الذي

تخضع له تلك الأمة أو ذلك الشعب في مدة تاريخية محددة .. وعلى سبيل المثال، فإن الشخصية القومية للمجموعة البشرية التي تعيش فيما نسميه اليوم إيطاليا، تختلف حينما كانت تلك المجموعة خاضعة لواقع سياسي معين هو الإمبراطورية الرومانية، لذلك فإن الأسلوب العلمي الصحيح لدراسة الشخصية الإيطالية يتم عن طريق تلمس خصائص تلك الشخصية في مرحلة تاريخية معينة وفي داخل إطار سياسي محدد، ويمكن تطبيق نفس المقولة على الواقع السياسي، الذي خضعت له فرنسا وألمانيا على مر التاريخ .. الفرنسيون المسالمون الذين كانوا يدعون إلى الحرية والإخاء والمساواة، ويعَبِّرون عن اتجاهات عالمية وعقلانية في القرن الثامن عشر وتحت ظل واقع سياسي وحضاري معين انتقلوا إلى نقيض ذلك في جيل واحد، وذلك في المرحلة النابوليونية، حيث عبروا عن ميول شوفينية وإمبريالية جادة، وتعلقوا بأمجاد الحرب والفتوحات العسكرية، وكذلك الحال بالنسبة للألمان العاطفيين ذوي الأفكار البورجوازية البسيطة، الذين كانوا يعيشون في عالم ثقافي تسوده مشاغل الفلسفة واهتمامات الأدب والموسيقى والفن، قانعين في ظل تجزئة وتفكك شرذمتهم إلى عدد كبير من الوحدات السياسية، «زالوا» بزوال ذلك الواقع السياسي، وانتقلوا إلى نقيض ذلك تحت قيادة بروسيا وبسمارك .. بل إن ذلك التناقض أضحى أكثر وضوحاً، وتميزاً بتغير هذا الواقع السياسي مرة أخرى وسيادة واقع جديد آخر تحت ظل ألمانيا النازية الهتلرية.

في الواقع أن المقولة السابقة يمكن تطبيقها على أي شخصية قومية أخرى .. فلقد تميزت الشخصية السويدية في ظل واقع سياسي تاريخي معين في عهود «الفايكنجز» بالوحشية والشراسة والعنف والتدمير، في حين أن نفس الشخصية في ظل الواقع السياسي والتاريخي في القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين أصبحت تتميز بالميل للسلام والرفاهية والهدوء والنزعة العالمية، كذلك فإذا كان السويسريون المعاصرون يمثلون نموذجاً يحتذى به في الدقة والنظام والاعتدال، فإن أسلافهم في القرون الماضية، وفي ظل تطور تاريخي مختلف وأوضاع سياسية مغايرة كانوا يشكلون قوة عسكرية مرعبة، وكانوا يسلبون وينهبون دون أي رحمة أو وازع من ضمير أو عقيدة .. والأمثلة على هذا المنوال تترى.

بقي أن نقول: إن الدراسات التي حاولت سبر أغوار مفهوم الشخصية القومية ومعرفة مكوناتها ومكوناتها وعوامل التأثير فيها، أطلقت على هذا المفهوم تسميات متعددة ومتباينة، اختلفت باختلاف المنظور المنهجي والعلمي لتلك الدراسات، فهناك شخصية الجماعة، وسيكلوجية الشعوب، والشخصية الجماعية، وشخصية المجتمع، والطابع القومي، والشخصية الوطنية، والطابع الاجتماعي للشخصية، والطابع القومي للشخصية، والهوية القومية.

أياً كانت التسمية فلقد حفلت الأدبيات الخاصة بهذا الموضوع بدراسات جادة ورصينة حول الشخصية القومية لعدد من الشعوب

والأمم، سواء في الفكر القديم أو الحديث، فمن الدراسات المعروفة في هذا المجال مؤلف اندريه سيجفريد الكلاسيكي الموسوم «سيكولوجية الشعوب»، حيث يصف فيه الشعوب اللاتينية عامة بالواقعية، والشعب الفرنسي بالبراعة والإبداع، والشعب الإنجليزي بالعناد والتشبث، والشعب الألماني بالنظام، والشعب الروسي بالغموض، والشعب الأمريكي بالديناميكية، وهناك عدد كبير من الدراسات التي تستعرض الشخصية القومية لبعض الأمم والشعوب.

وفي الوقت الذي نالت فيه الدراسات الخاصة بالشخصية العربية كثيراً من اهتمام المفكرين، سواء في العالم العربي أو في الغرب، فإن الدراسات الخاصة بالشخصية الوطنية في بعض الدول العربية اقتصرت إلى حد كبير على عدد محدود من تلك الدول، مثل مصر والعراق وتونس ولبنان، ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من وفرة ما كتب عن المملكة العربية السعودية من دراسات وبحوث عالجت جوانب كثيرة من أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتاريخها القديم والحديث، فإننا لا نكاد نعثر في الأدبيات الخاصة بموضوع الشخصية الوطنية على أي محاولة سعودية كانت أم عربية، أم أجنبية، لدراسة الشخصية السعودية وسبر أغوارها، وإذا كانت هناك ثمة إشارات عابرة وردت في ثنايا بعض المؤلفات عن هذه الشخصية، فإنها لم تكن تسمن ولا تغني من جوع، أو تشفي غليل الباحث الذي يهدف إلى التعمق في دراسة هذا الموضوع والإحاطة به

من كافة جوانبه وأبعاده .. أقول هذا لأنني أكاد أجزم بأن دراستنا لشخصيتنا الوطنية لا تقودنا إلى اكتشاف البعد الحضاري لذاتنا فحسب، ولكنها تكشف لنا أيضاً أهمية هذا البعد ومحوريته بالنسبة للتحدي الكبير الذي يواجهنا في تاريخنا الحديث بوصفنا جماعة بشرية. والذي لا يزال مطروحاً على جدول أعمال جيلنا الحاضر، بل هو مضمون رسالتنا التاريخية : كيف نستطيع أن نوازن بين الأخذ بأساليب الحضارة الحديثة في الوقت الذي نحافظ فيه على معتقداتنا وتقاليدنا وتراثنا وقيمنا الأصيلة ..؟

«العودة» للمستقبل[٤٠]

علماء الاجتماع والمتخصصون في علم النفس الاجتماعي مدعوون لأن يُدْلوا بدلوهم، ويمدونا بآرائهم في ظاهرة أحسب أنها بدأت تلفت النظر، وتثير التساؤل حول أسبابها ودوافعها، وما يمكن أن يترتب عليها من نتائج، وهذه الظاهرة هي تنامي بعض الأفكار والتصرفات والسلوكيات، التي تعبر عن الحنين إلى الماضي، وتسعى إلى إحياء ما اندثر من عادات وتقاليد قديمة، وتبدي الحسرة على افتقاد نوعية الحياة التي كان يعيشها الأجداد، وتتشوف إلى أنماط اجتماعية قديمة، وتحاول بث الروح فيها واستحضارها من جديد.

هذه الظاهرة يمكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية إذا كان المقصود منها ليس الاستحضار الشكلي أو الصوري للمظاهر والأنماط القديمة فحسب، ولكن الإحياء العملي للمثل والقيم التي كانت تواكب تلك المظاهر، ولكنها أيضاً يمكن أن تقود إلى نتائج سلبية إذا كان الهدف منها هو التقوقع والانكفاء على الذات، والوقوف في وجه تيار الحياة المتنامي والمتطور.

كل واحد منا من حيث هو إنسان مرتبط بماضيه وبإحساسه بذلك الماضي ارتباطاً محكماً وثيق العرى، فكما يقول الدكتور قسطنطين زريق في دراسته الممتعة (نحن والتاريخ): إن الإنسان «تاريخي» في جوهره، فمنذ أن بدأ يدرك ما حوله ويدرك ذاته كان تذكره وإحساسه بما جرى له جزءاً من إنسانيته، وهكذا فلا إنسان دون تاريخ ولا تاريخ دون إنسان، ولا تقتصر «تاريخية» الإنسان على توقه الدائم إلى تذكر الماضي وتعلقه به فحسب، بل تتعداه إلى التساؤل عن أبعاد الحاضر وآفاق المستقبل.

غير أن الذين يتشوّفون إلى الماضي إلى الحد الذي يدفعهم إلى محاولة إعادته كما كان، واستحضار أنماطه وقوالبه الاجتماعية كما كانت، قد يجدون أنهم في مواجهة مهمة شبه مستحيلة، لأن العقل الإنساني في تطور مستمر، وأشكال الحياة ونظمها وأنماطها التي تبتدع في عصر ما، وفي درجة معينة من درجات التطور، أو في مرحلة من مراحله، لا تصلح بالضرورة للدرجات أو المراحل القادمة، والسعي لفرضها فرضاً مصطنعاً لابد من أن يظهر استحالته أمام تيارات الحياة المتدفقة.

في اعتقادي أن الإنسان الواعي الفاعل لا يجب أن يكون «تاريخياً» مطلقاً، يحن إلى الماضي، ويسعى إلى إرجاع أنماطه الاجتماعية كما كانت، ولا «حاضرياً» مطلقاً غارقاً كل الغرق فيما

حوله من قضايا ومشكلات، ولا «مستقبلياً» مطلقاً سابحاً في الرؤى والأحلام، وإنما يجب أن يعيش في تفاعل دائم ومستمر بين الماضي والحاضر والمستقبل، بمعنى أن يستفيد من عبر ودروس الماضي، ويتعامل مع واقع وحقيقة الحاضر لصياغة آفاق وأبعاد المستقبل.

إن من الحقائق الثابتة ومن المسلمات البديهية أن لكل أمة من الأمم الحق كل الحق في تذكر ماضيها، والاحتفال به وتمجيده، ولكن هذا لا يجب أن يعني أن تتغافل هذه الأمة عن حقائق الحاضر وواقعه، أو أن تحجب أنظارها عن التطلع إلى المستقبل وبريقه، لأن الأمة التي تتحكم في حاضرها وتسيطر عليه وتدير دفته في الاتجاه الذي يحقق لها تطلعاتها وأهدافها المستقبلية لا يمكن أن تقف عند حد التشبث بالماضي واجترار أمجاد الأسلاف.

إن الاستفادة من دروس الماضي وعبره شيء مطلوب مرغوب، ولكن الاكتفاء بالتباهي بأمجاد الماضي دون محاولة الاستفادة من ذلك في تحسين الحاضر والاستعداد للمستقبل، يورث الضعف بدلاً من القوة، ويشيع التواكل بدلاً من التوثب.

وإذا أردنا أن نخرج من إطار التعميم إلى مجال التخصيص، فيمكن القول: إن المشكلات التي تعاني منها الشخصية العربية هي الإغراق في التغني بالماضي، والتفاخر بالأصل، والإمعان في الاعتداد بالحسب والاعتزاز بالنسب، وحسبنا دليلاً على ذلك أن نعود إلى باب «الفخر» في دواوين الشعر العربي التقليدي، لنتبين أنه موضوع

لا يكاد يكون له نظير بين أغراض الشعر في معظم الآداب العالمية الأخرى.

وإذا كان التفاخر بالحسب والنسب على المستوى الفردي ـ الذي يُعدّ مصدراً لكثير من الأحكام الجائرة على الآخرين، وأساساً لكثير من التصرفات الخاطئة في المجتمع ـ إذا كان هذا النوع من التفاخر الذي يمكن التحكم فيه، أو معالجته، أو الحد من استفحاله وتفاقمه، فإن الخطر كل الخطر هو أن يمارس مثل هذا التفاخر والتباهي على المستوى الجماعي أو القومي.

ولكيلا يُحَمَّل هذا الكلام أكثر مما يحتمل، فلا بد من التأكيد على أن من حق كل أمة، بل من واجبها، أن تتغنى بأمجادها الماضية، وتزهو بأصولها، وتفخر بجذورها، وتتباهى بتراثها وتحافظ عليه، بل وتعض عليه بالنواجذ، ولكن هذه العودة إلى الماضي لا بد أن تأخذ شكل القوة الدافعة إلى مزيد من النهوض، لا أن تكون صورة بديلة عن الحاضر، هدفها أن تحجب ما فيه من مشكلات وما يواجهه من صعوبات وتحديات.